

الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور





الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور

هذا الصنف مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - نسب
الصنف 4.0 دولي.

يجوز للمستخدم أن ينسخ هذا المنشور ويوزعه ويكيّفه ويترجمه
ويؤديه علناً بما في ذلك لأغراض تجارية بدون موافقة صريحة
بشرط أن يكون المحتوى مصحوباً بإقرار بأن الويبو هي المصدر
وأن يُشار بشكل واضح إلى أي تغييرات يتم إدخالها على المحتوى
الأصلي.

الاقتباس المقترح: الويبو (2023). الإدارة الجماعية للمصنّفات
الكونية من نصوص وصور. جنيف: المنظمة العالمية للملكية
الفكرية. معرف الوثيقة الرقمي: [10.34667/tind.47988](https://www.wipo.int/tind/47988)

وينبغي ألا تحمل أي تكييفات أو ترجمات أو مشتقات المشاع
الرسمي للويبو إلا إذا كانت الويبو قد أقرتها وصدّقت عليها.
ويُرجى الاتصال بنا عبر موقع الويبو الإلكتروني للحصول على
الموافقة.

وبالنسبة إلى أي صنف مشتق، يُرجى إدراج التنبيه التالي: "لا
تتحمل أمانة الويبو أي التزام أو مسؤولية بشأن تحويل المحتوى
الأصلي أو ترجمته."

وفي حال كان المحتوى الذي نشرته الويبو، مثل الصور أو
الرسومات البيانية أو العلامات التجارية أو الشعارات، منسوباً
إلى طرف آخر، فإن مستخدم هذا المحتوى يتحمل وحده
مسؤولية الحصول على الحقوق للربط بتلك المواد من
صاحب أو أصحاب الحقوق.

وللاطلاع على نسخة من الترخيص، يُرجى زيارة
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

وتُحال أية منازعة تنشأ في إطار هذا الترخيص، ما لم تُتوصل إلى
تسوية ودية، إلى التحكيم طبقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم
المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) السارية آنذاك.
ويلتزم الطرفان بأي قرار تحكيم صادر وفقاً لذلك التحكيم،
بوصفه القرار النهائي الخاص بأي منازعة من هذا القبيل.

ولا يُراد بالتسميات المستخدمة وبعرض المادة في هذا الإصدار
بأكمله التعبير عن أي رأي كان من جهة الويبو بشأن الوضع
القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة أو سلطاتها أو بشأن تعيين
حدودها أو تخومها.

وإنّ الآراء والأفكار الواردة في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء
الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

ولا يعني ذكر شركات أو منتجات صناعية محددة أن الويبو
تؤيدها أو توصي بها على حساب شركات أو منتجات أخرى ذات
طبيعة مماثلة والتي لم يتم ذكرها في هذا المنشور.

© الويبو، 2023

الطبعة الأولى 2005

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18

CH-1211 Geneva 20
Switzerland

ISBN: 978-92-805-3523-5 (نسخة مطبوعة)

ISBN: 978-92-805-3524-2 (نسخة على الإنترنت)



نسب الصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

الغلاف:

Unsplash/©Arif Riyanto;
Getty Images/@whyframestudio

منشور الويبو رقم 924AR/2023

المحتويات

6	التعريف بالمؤلف
7	شكر وتقدير
8	مقدمة
10	نظام حق المؤلف الصائب
12	1 النشر كصناعة أساسية لحق مؤلف
12	التطورات في السوق
13	كيف يُدار حق المؤلف في قطاع النشر؟
14	دور الإدارة الجماعية
16	2 الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور
16	تطور منظمات الإدارة الجماعية بمرور الوقت
17	المنظمات المعنية بحقوق النسخ بوصفها منظمات إدارة جماعية متخصصة
18	التعاون بين منظمات الإدارة الجماعية الأخرى، والمنظمات المتخصصة المعنية بحقوق النسخ
23	3 الإطار التشريعي
23	التشريع الدولي
26	تشريع الاتحاد الأوروبي
27	التشريعات الوطنية
28	مكافأة النسخ الخاصة

30	الأحكام المتعلقة بالإدارة الجماعية للحقوق
31	تشريع الاتحاد الأوروبي
33	4 نماذج تشغيلية مختلفة للمنظمات المعنية بحقوق النسخ
33	حلول مختلفة لمجالات الاستخدام المختلفة
34	الترخيص الطوعي الجماعي
35	آليات المساندة المتعلقة بالترخيص الطوعي الجماعي
39	التراخيص القانونية ومجالات الاستخدام
41	رسوم النسخ الخاص والاستنساخ التصويري للمصنفات المكونة من النصوص والصور
44	5 إنشاء وإدارة المنظمات المعنية بحقوق النسخ
44	إنشاء منظمة جديدة معنية بحقوق النسخ
46	دور للمؤلفين والناشرين
46	الشكل التنظيمي والنظم الأساسية والتفويض
49	مراقبة الشؤون الداخلية والخارجية
	6 التشغيل العملي لمنظمة معنية بحقوق النسخ - من الترخيص إلى التوزيع
52	مراقبة استخدام المصنفات
53	مجالات الترخيص
56	هياكل التعريف
57	توزيع مبلغ المكافأة
61	الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ (IFRRO) باعتباره المنظمة الدولية التي توحد المنظمات المعنية بحقوق النسخ
	7 مسائل تشريعية منفصلة تتعلق بالمصنفات المكونة من نصوص وصور
65	حقوق الإعارة للجمهور
67	منشورات للمكفوفين ومعاقي البصر
69	المصنفات اليتيمة والمصنفات غير التجارية
71	حقوق الناشرين الصحفيين

73	8	منظورات وجهات نظر متطورة
73		فهم احتياجات السوق
76		متابعة التطورات في مجال التكنولوجيا
79		الحلول التي تجمع بين التراخيص والمحتوى
81		الترخيص لما يتجاوز النصوص والصور
82	9	الخلاصة
83		الحواشي النهائية

التعريف بالمؤلف

تمتلك السيدة تارجا كوسكينين أولسون خبرة كبيرة في الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في مختلف القطاعات الإبداعية، سواء في فنلندا أو في أنحاء مختلفة من العالم.

بدءاً من الإدارة الجماعية للحقوق في قطاع الموسيقى، فقد استمرت في العمل على وضع الحلول المناسبة لقطاع النصوص والصور والقطاع السمعي والبصري في فنلندا، حيث عملت كرئيسة تنفيذية لمنظمة كوبيوستو، وهي منظمة مشتركة لحق المؤلف في البلاد.

شغلت منصب رئيسة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ (IFRRO) في التسعينيات وبعد ذلك شغلت منصب الرئيس الفخري للاتحاد.

وهي الآن تركز وقتها لمناقشة الحلول المناسبة مع صانعي السياسات والممارسين في البلدان النامية والبلدان الأقل تقدماً، وتعمل كمستشارة دولية في شركة أولسون وكوسكينين للاستشارات.

شكر وتقدير

أشكر السيدة كارولين مورغان، الرئيسة التنفيذية والأمانة العامة للاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ على تعاونها القيم، وأعضاء الاتحاد على تقديمهم أمثلة عن النظم التشغيلية في بلدانهم. يسلم هذا المنشور الضوء على كيفية عمل الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور في السوق.

تارجا كوسكينين أولسون
مستشارة دولية

يتيح هذا المنشور وصفاً عاماً للإدارة الجماعية لحق المؤلف في قطاع النصوص والصور. ويوفر معلومات مفيدة عن الإطار التشريعي والأنظمة التشغيلية الوطنية في مختلف مناطق العالم. وقد نُشرت الطبعة الأولى من هذا المنشور في عام 2005 تحت عنوان "الإدارة الجماعية في مجال النسخ". ومنذ ذلك الحين، حدث عدد من التغييرات في كل من التشريع والتشغيل العملي.

يمثل النشر قطاعاً مهماً بين الصناعات الإبداعية التي تبنى أنشطتها على المصنّفات المحمية بحق المؤلف، ما يسمى بصناعات حق المؤلف. وفقاً للدراسات الوطنية التي أجريت في 42 دولة بناءً على منهجية الويبو¹، تساهم هذه الصناعات بنسبة 5.18 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل الصحافة والأدب، كما يطلق على هذا القطاع في الدراسات، 39 في المائة من الإجمالي، وبالتالي فهي القطاع الوحيد الأكثر أهمية في غالبية البلدان.

تتكون صناعة النشر من مجموعة واسعة من أنواع مختلفة من المنشورات، مثل الكتب والجرائد والمجلات والدوريات والصحف ونوتات الموسيقى وكتب الأغاني. ويتم نشرها على هيئة نسخ مادية وبأشكال رقمية.

تشمل المنشورات كلاً من النصوص والصور. يمكن للإدارة الجماعية أن تيسر النفاذ إلى المصنّفات المكونة من نصوص وصور في الحالات التي يكون فيها من غير العملي أو من المستحيل إدارة الحقوق بشكل فردي. تعد الإدارة الجماعية للمصنّفات المكونة من نصوص وصور في شكل قائم بذاته خارج نطاق هذا المنشور.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المنشور في توفير المعلومات لصانعي السياسات الذين ينظرون في الردود التشريعية المناسبة للنسخ والتواصل على نطاق واسع في المجتمع. بالنظر إلى الاستخدامات المختلفة للمصنفات المكونة من نصوص وصور اليوم، قد يحتاج المشرعون إلى النظر في الحل الذي يناسب الأغراض المختلفة بشكل أفضل. نادراً ما يوجد نموذج تشريعي واحد فقط يلبي احتياجات المستخدمين للنفاد إلى المصنفات واحتياجات أصحاب الحقوق فيما يتعلق بالحصول على أجر مقابل استخدامها. ويتطلب التعقيد اعتبارات دقيقة، وفي كثير من الحالات مزيجاً من الحلول، استناداً إلى الممارسة الفردية والإدارة الجماعية للحقوق.

يعد المنشور أيضاً بمثابة أداة للممارسين في مجال حقوق الملكية الفكرية ويقدم لمحة عامة للأشخاص العاملين في منظمات الإدارة الجماعية. يمكن لمستخدمي المصنفات المكونة من النصوص والصور وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الاستفادة أيضاً من فهم كيفية عمل الإدارة الجماعية بالممارسة في المؤسسات التعليمية والشركات والإدارة العامة والخاصة، على سبيل المثال لا الحصر.

يحتاج الإطار التشريعي إلى توفير أساس متين يمكن تطبيقه على طرق جديدة ومبتكرة يمكن من خلالها استخدام المصنفات المحمية في السوق. واستناداً إلى إطار مناسب، يمكن التفاوض على حلول ترخيص جديدة بين أصحاب الحقوق وممثليهم ومستخدميها. وهنا يمكن اعتبار الترخيص الجماعي إجابة لبعض السيناريوهات.

إن سوق النشر ذا المناخ الصحي شرط أساسي لكي يبتكر المؤلفون في مجال الأدب والفن البصري، ولكي يستثمر الناشر في إنتاج واسع النطاق وغني ثقافياً، وفي توزيع المنتجات والخدمات. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تباشر السوق عملها على نحو جيد دون أعمال قرصنة ونسخ غير مصرح به.

أمل أن يكون هذا المنشور أداة إعلامية مفيدة لمجموعة من المستخدمين المختلفين.

نظام حق المؤلف الصائب

توجد ثلاثة شروط أساسية لسوق يعمل بشكل جيد للمصنفات المكونة من النصوص والصور:

- يشكل الإطار التشريعي، القائم على المعاهدات الدولية، البنية الأساسية.
- ومن الضروري القضاء على الاستخدامات غير المصرح بها من خلال آليات إنفاذ فعالة.
- يضمن الترخيص الفردي والإدارة الجماعية لحقوق المؤلف مكافأة لأصحاب الحقوق.

يركز هذا المنشور على الإدارة الجماعية. في حين أن الحقوق في صناعة النشر يتم ممارستها في معظم الحالات بشكل فردي، تُكمل الإدارة الجماعية الترخيص المباشر في الحالات التي يكون فيها الترخيص الفردي غير عملي أو مستحيلاً. ويشرح المنشور كيف يمكن لمنظمات الإدارة الجماعية تسهيل الوصول إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف.

يتمثل الهدف المطلق من الترخيص الجماعي في خدمة أصحاب الحقوق والمستخدمين والمجتمع بوجه عام، وذلك عن طريق:

- خلق ثقافة الامتثال: يجب أن يكون من السريع والسهل على المستخدمين أن يحصلوا على تصاريح حق المؤلف الضرورية. ويوفر الترخيص الجماعي طريقة مناسبة للامتثال في كثير من الحالات.
- ضمان سوق نشر ذات مناخ صحي: يدعم الترخيص والإنفاذ بعضهما، إذ يحاول كلاهما بلوغ الهدف عينه بوسائل مختلفة. ولا

شك أن نسخ منشورات بأكملها في السوق يمثل تعدياً صريحاً على حق المؤلف، ويستلزم تدابير إنفاذ سريعة وفعالة من قِبل السلطات المعنية. ولذلك، يلزم وجود تدابير إنفاذ لدعم الترخيص.

- *تشجيع الابتكار وحمايته*: من شأن ضمان مكافأة أصحاب حق المؤلف أن يشجع المؤلف على الابتكار ويحفز الناشرين على الاستثمار في منشورات جديدة. ولا ريب أن كل بلد يعتز بتقاليدته وإنجازاته الوطنية في الثقافة والعلوم والتربية يقر بالأساس الذي يوفره تشريع الملكية الفكرية.
- *النهوض بالثقافة الوطنية والتنوع الثقافي*: يلحق النسخ غير المصرح به والمنشورات المقلدة ضرراً بالغاً على الصعيد الوطني. ولذلك، ففي العديد من المجموعات اللغوية الصغيرة النطاق، تمثل السوق المحلية السوق الوحيدة لأصحاب الحقوق الوطنيين. وبشكل الإطار التشريعي اللتين وآليات الإنفاذ الفعالة أدوات ضرورية لتعزيز التنوع الثقافي الوطني.

1 النشر كصناعة أساسية لحق مؤلف

التطورات في السوق

يُعتبر النشر من بين أهم القطاعات الثقافية في المجتمع، إذ أنه يشمل مجموعة من المنتجات والخدمات، ويوفر المصنفات المكونة من نصوص وصور في أشكال مماثلة ورقمية.

شكّلت التكنولوجيا قوة دافعة على مدار التاريخ. كانت المطبعة، عند اختراعها في القرن الخامس عشر، تشكّل بالفعل تكنولوجيا ثورية جديدة. فالكتب كانت تُنسخ قبل ذلك يدوياً، ولم يكن هناك سوق ضخمة للمنشورات بالتالي. وصدر قانون حق المؤلف الأول في المملكة المتحدة كرد فعل مباشر لآلة الطباعة.

أصبح النسخ الضوئي شائعاً في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وترتبت على ذلك الحاجة إلى إيجاد حل مناسب للتصدي إلى مستويات النسخ الضوئي غير المصرح به الآخذة في الزيادة. وكان الهدف هو تحويل النسخ الضوئي إلى نشاط قانوني من خلال ضمان النفاذ إلى المستخدمين وتعويض المؤلفين والناشرين.

عندما أصبح الإنترنت مستخدماً على نطاق واسع في التسعينيات، بدأ النسخ يتحول إلى نسخ رقمي. وفي حين أن النسخ الورقي لا يزال موجوداً، فقد تم استكماله بأشكال رقمية من الاستغلال. يتم اختراع طرق جديدة لاستخدام المصنفات المحمية المكونة من النصوص والصور بانتظام، ومن هنا تأتي الحاجة إلى طرق ترخيص مبتكرة وسهلة الاستخدام.

أدت التطورات في السوق الرقمية إلى زيادة هائلة في إنشاء المصنفات المكونة من النصوص والصور ونشرها واستخدامها. وأمور مثل المسح الضوئي والتخزين واسترجاع المعلومات والتسليم عبر الإنترنت تعتبر أموراً شائعة. وتتوفر العديد من المواد على الإنترنت بغض النظر عن وقت المستخدم والمساحة المتوفرة لديه.

كيف يُدار حق المؤلف في قطاع النشر؟

تعد الممارسة الفردية للحقوق، على أساس العقود المباشرة بين المؤلفين والناشرين، للعيار في صناعة النشر. وتؤدي الإدارة الجماعية دوراً مهماً في الحالات التي يكون فيها من غير العملي أو من المستحيل ممارسة الترخيص الفردي.

يعتبر المؤلفون والناشرون أصحاب حقوق في صناعة النشر. فهم يمتلكون حق المؤلف أو يمارسونه على أساس التشريع و/أو العقود.

والمؤلفون هو مصطلح يشمل ما يلي:

- كُتّاب الأدب الخيالي والواقعي
- المترجمون
- الصحفيون
- العلماء والكُتّاب المحترفون الآخرون
- أصحاب الفن البصري، بما في ذلك مصممو الرسوم التوضيحية والمصورون
- مؤلفو المصنفات الموسيقية.

يجلب الناشر إلى السوق ما يلي:

- الكتب
- الجرائد
- المجلات والدوريات
- الصحف
- النوتات الموسيقية المطبوعة وكتب الأغاني.

عادةً ما يبرم المؤلف اتفاق نشر مع ناشر ويمنح الناشر حقوق نشر المصنف وطرحه في السوق، بجميع الأشكال المدرجة في الاتفاق. وفي المقابل، يحصل المؤلف على حصة من سعر البيع كإتاوة و/أو مدفوعات أخرى متفق عليها، وبالتالي يستفيد من النجاح الاقتصادي الذي يحققه المصنف. يقوم الناشر بتوزيع المصنفات ومنح ترخيص استخدامها، بما في ذلك الخدمات الجديدة التي تقدمها المنصات عبر الإنترنت.

يتم تعيين الصحفي في كثير من الحالات من قبل ناشر صحيفة، وتكون ملكية حقوق المصنفات التي يتم إنتاجها وفقاً لما ينص عليه عقد العمل أو التشريع. عادةً ما يبرم المؤلفون والمصورون المستقلون اتفاقات ترخيص مع الناشرين، إما على أساس استثنائي أو غير استثنائي.

بينما تتم ممارسة حق المؤلف في صناعة النشر تمارس من خلال العقود المباشرة في معظم الحالات، فثمة العديد من الحالات التي يمكن فيها إدارة الحقوق بشكل أكثر فعالية من قبل منظمات الإدارة الجماعية، وهذا هو نطاق هذا المنشور: شرح دور الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من النصوص والصور.

دور الإدارة الجماعية

تمنح منظمات الإدارة الجماعية التراخيص لنسخ المواد المحمية بحق المؤلف ونقلها للجمهور في الحالات التي يكون فيها من غير العملي أو المستحيل على أصحاب الحقوق التصرف بشكل فردي.

يتم النسخ بشكليه التناظري والرقمي في كل مكان في المجتمع ويمثل استخداماً هائلاً للمصنفات المكونة من النصوص والصور. سيكون من المعقد في كثير من الحالات أن يقوم المستخدمون بتيسير الحصول على التصاريح اللازمة على أساس فردي.

إذا احتاج مستخدم إلى نسخ مقال أو فصل من عدد من المنشورات، فسيكون من المستحيل تقريباً طلب تصريح مباشرةً من المؤلفين والناشرين في جميع أنحاء العالم. ولتسهيل الوصول القانوني، يقوم أصحاب الحقوق بتوكيل بعض حقوقهم لمنظمات إدارة جماعية تعمل وسيطاً بين أصحاب الحقوق والمستخدمين، وتقدم الخدمات للطرفين.

2 الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور

تطور منظمات الإدارة الجماعية بمرور الوقت

تعتبر الإدارة الجماعية ظاهرة قديمة في بعض القطاعات الإبداعية. وقد بدأت في الوقت نفسه تقريباً الذي تم فيه سن أول قوانين وطنية لحق المؤلف. وتوسعت إلى مجالات جديدة على مر القرون، مدفوعة في ذلك بالتقدم التكنولوجي.

بدأت الإدارة الجماعية لحق المؤلف منذ أواخر القرن الثامن عشر. كانت البداية في فرنسا عام 1777، في مجال المسرح، مع إدارة المصنفات الدرامية والأدبية. والإدارة الجماعية أكثر شيوعاً في مجال الموسيقى، حيث تم إنشاء أول منظمة للإدارة الجماعية في عام 1850، أيضاً في فرنسا. اليوم، تعمل منظمات الإدارة الجماعية في حوالي 130 دولة حول العالم.

سبق مصطلح "منظمة الإدارة الجماعية" مصطلحات مرجعية مختلفة، مثل "جمعية التحصيل"، وهو مصطلح لا يزال يُستخدم في عدد من البلدان. وتشمل المصطلحات الأخرى "جمعيات الإدارة الجماعية" و"هيئات الترخيص".

غالباً ما تستخدم القطاعات الإبداعية المختلفة مصطلحاتها الخاصة بقطاعات محددة، بما في ذلك:

- منظمات حقوق الأداء العلني، لإدارة الحقوق في المصنفات الموسيقية
- شركات ترخيص الموسيقى، لحقوق منتجي التسجيلات الصوتية

- منظمات الإدارة الجماعية لحقوق فناني الأداء
- المنظمات المعنية بحقوق النسخ في قطاع النصوص والصور.

تدير منظمات الإدارة الجماعية أيضاً الحقوق في مصنّفات الفن البصري والتصوير الفوتوغرافي، فضلاً عن المصنّفات السمعية البصرية والدرامية.

يستخدم هذا المنشور المصطلح العام منظمة الإدارة الجماعية. وفي الحالات التي تُوصف فيها أنشطة المنظمات المعنية بحقوق النسخ، يُستخدَم مصطلح المنظمة المعنية بحقوق النسخ.

وفيما يلي تعريف عام للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

في نظام الإدارة الجماعية، يأذن أصحاب الحقوق في المصنّفات المحمية لمنظمة إدارة جماعية بإدارة حقوقهم.

المنظمات المعنية بحقوق النسخ بوصفها منظمات إدارة جماعية متخصصة

أدى النسخ على الورق أو النسخ التناظري إلى ظهور المنظمات المعنية بحقوق النسخ. ونظراً للدور المحوري للحق في الاستنساخ في منح الترخيص، اعتمدت هذه المنظمات اسم المنظمات المعنية بحقوق النسخ. تُرخص المنظمات المعنية بحقوق النسخ حالياً كلاً من النسخ والمراسلات الرقمية والتناظرية.

وفي أوائل عام 1955، حكم قرار أصدرته محكمة العدل الفيدرالية في ألمانيا بأن استنساخ شركة صناعية لقال من مجلة علمية، ليستخدمه الموظفون، لا يمكن أن يتم دون موافقة أصحاب الحقوق. أدى ذلك إلى تأسيس مؤسسة VG WORT² في ألمانيا باعتبارها منظمة معنية بالحقوق الأدبية العامة. تُدير مؤسسة VG WORT من بين أمور أخرى، النسخ التناظري والرقمي نيابةً عن المؤلفين والناشرين.

وفي عام 1973، أنشئت في السويد منظمة BONUS Copyright Access³، وهي أول منظمة معنية بحقوق النسخ متخصصة في إدارة النسخ الضوئي.

وتم التفاوض على اتفاق وإبرامه مع السلطة الحكومية ذات الصلة وشمل النسخ الورقي في المؤسسات التعليمية. في بداية عام 2023، عملت المنظمات المعنية بحقوق النسخ التي تدير المصنفات المكونة من النصوص والصور في حوالي 85 دولة في جميع أنحاء العالم.

وتُعتبر أنشطة المنظمات المعنية بحقوق النسخ هي نفسها التي تضطلع بها منظمات الإدارة الجماعية الأخرى. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- رصد أين ومتى تُستخدم المصنفات ومن يستخدمها
- التفاوض مع المستخدمين أو ممثليهم؛
- منح التراخيص مقابل الأجر المتفق عليه والشروط الأخرى
- تحصيل الأجر وتوزيعها
- على أصحاب الحقوق.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن هناك جزءاً من العملية يتمثل في تحصيل الأموال وصرفها. فالأموال التي تجمعها المنظمة ليست أموالها الخاصة، ولكنها أموال مؤتمن عليها لدى المنظمة قبل توزيعها على أصحاب الحقوق. وبالتالي، فإن غالبية منظمات الإدارة الجماعية هي منظمات لا تستهدف الربح.

ومن خلال تكليف المنظمات المهنية بإدارة الحقوق في الممارسة العملية، يمكن للمؤلفين أن يركزوا على نشاطهم الإبداعي وأن يتلقوا الأجر مقابل استخدام مصنفاتهم، ليس فقط في بلدهم ولكن في البلدان الأجنبية التي تتعاون معها المنظمة. ويعتمد الناشر أيضاً على المنظمات المعنية بحقوق النسخ للحصول على أجر مقابل الاستخدامات المتفق عليها، كجزء من عائد الاستثمار الذي يُمكنهم من تقديم منشورات جديدة وخدمات أخرى إلى السوق.

التعاون بين منظمات الإدارة الجماعية الأخرى، والمنظمات المتخصصة المعنية بحقوق النسخ

لا يتم نسخ النص من المنشور فحسب، بل يتم نسخ مصنفات الفن البصري والصور الفوتوغرافية ونوتات الموسيقى بشكل متكرر أيضاً. ولكي تتمكن

المنظمات المعنية بحقوق النسخ من ترخيص جميع أنواع المواد التي يمكن نسخها، أقامت عدداً من الشراكات.

إدراج المواد البصرية

هناك عدة طرق لدمج التصاريح الخاصة بنسخ المواد البصرية في ترخيص المنظمة المعنية بحقوق النسخ. وقد أنشأ أصحاب الفن البصري والمصورون منظمات إدارة جماعية خاصة بهم في عدد من البلدان، ويمكنهم إبرام اتفاق للتعاون مع المنظمة المعنية بحقوق النسخ. ونتيجة لذلك، تصبح المنظمة المعنية بحقوق النسخ في وضع يُمكنها من منح تراخيص شاملة، وبالتالي تلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل.

وهذا هو الحال على سبيل المثال في الأرجنتين، فمركز Centro de Administración de Derechos Reprográficos، وهو المنظمة المحلية المعنية بحقوق النسخ، يمثل أصحاب الفن البصري على أساس اتفاق تمثيل مع منظمة الإدارة الجماعية المختصة بشؤون أصحاب الفن البصري Sociedad de Artistas Visuales Argentinos.⁵

في بلدان أخرى، ينضم أصحاب الفن البصري والمصورون إلى المنظمة المعنية بحقوق النسخ ذات الصلة مباشرة، سواء بشكل فردي أو من خلال منظمة الإدارة الجماعية التي تمثلهم. وفي المملكة المتحدة، تعد جمعية حق المؤلف في التصميم والفنانين (DACS)⁶ وجمعية تحصيل الترخيص الفعّال في صناعة الصور (PICSEL)⁷ عضوين بوكالة ترخيص حق المؤلف (CLA)⁸ والمنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ. وفي أستراليا، ينضم أصحاب الفن البصري والمصورون الفوتوغرافيون إلى وكالة حق المؤلف (CA)⁹ كأعضاء من أصحاب الفن البصري ما يسمح لهم بالمشاركة على غرار مؤلفي المصنفات المكونة من نصوص. وهذا هو الحال أيضاً في جمهورية كوريا، حيث ينضم أصحاب الفن البصري مباشرة إلى المنظمة المعنية بحقوق النسخ، وجمعية حق المؤلف للأدب والمصنفات الأكاديمية والفنون في كوريا (KOLAA)¹⁰.

من الضروري توزيع الحصص المستحقة لأصحاب الفن البصري والمصورين الفوتوغرافيين بطريقة فعّالة بصرف النظر عن الطريقة التي يشاركون بها في ترخيص المصنفات المكونة من النصوص والصور.

ويمكن إجراء ذلك إما من خلال المنظمة المعنية بحقوق النسخ مباشرةً أو من خلال المنظمات المختصة التي تتبعها.

نسخ نوتات الموسيقى

تنطبق شروط خاصة على نسخ نوتات الموسيقى غالباً، وذلك نظراً لكون هذه المادة أكثر عرضة للنسخ. إذ قد يستهلك المصنف بأكمله، بنسخ صفحة واحدة منه.

ومن ثم، تكون الحدود التي يسمح في نطاقها بنسخ المصنفات الموسيقية ضيقة عادةً لمراعاة مدى عرضة نوتات الموسيقى للنسخ. ولا يسمح في حالات معينة من الترخيص بنسخ نوتات الموسيقى أبداً ما لم يرخص بذلك أصحاب حقوق ناشر الموسيقى في كل حالة على حدة.

ترخص منظمات الإدارة الجماعية المتخصصة في بعض البلدان بنسخ نوتات الموسيقى. وقد يختلف الإطار التشريعي الذي تعمل بموجبه عن ذلك للوجود في المنظمة المعنية بحقوق النسخ في البلد ذاته. فعلى سبيل المثال، قد لا يسمح تشريع ما ببعض الاستثناءات أو التقييدات بشأن نسخ نوتات الموسيقى. وهذا هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

كذلك قد يسمح ناشرون موسيقيون للمنظمة المعنية بحقوق النسخ بإدراج مجموعة مصنفاتهم في بعض التراخيص أو جميعها. ونكرر حقيقة أن إتاحة الوصول لمجموعة المصنفات الكاملة هو شيء أساسي ويصبو إليه مستخدمو المواد المحمية.

نسخ المواد الإخبارية

تستنسخ الصحف والمنشورات الماثلة بانتظام من قبل مجموعات معينة من المستخدمين، وبالأخص في القطاعين التجاري والصناعي، بل كذلك في القطاعات الأخرى.

ومن ثم، من المهم أن يحصل أصحاب الحقوق على تمثيل كافٍ في المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ. وتختلف الحالات التشريعية والتعاقدية للصحفيين اختلافاً كبيراً عبر الأنظمة القانونية والبلدان، ولا بد من مراعاة هذا الأمر عند منح التراخيص.

يشارك أصحاب الحقوق في هذا المجال مباشرةً في عمل المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ في بعض البلدان التي تدرج فيها مواد الصحف ضمن مجموعة مصنقات المنظمة المعنية بحقوق النسخ. وهذا هو الحال في فرنسا على سبيل المثال، إذ يدير المركز الفرنسي لاستغلال حقوق النسخ (CFC)¹¹ حقوق نسخ المنشورات الصحفية المنشورة في نسق تناظري بناءً على الإدارة الجماعية الإلزامية لحقوق النسخ التصويري، وتلك المنشورة في نسق رقمي بناءً على التفويضات الطوعية للنسخ الرقمي وحقوق النقل.

ينشئ أصحاب الحقوق في بعض البلدان منظمة مستقلة لتكون معنية بالمواد الإخبارية. وقد ترم اتفاقات تعاون بين المنظمات لضمان تغطية التراخيص لبعض المرخصين أو جميعهم. فعلى سبيل المثال، عهدت المنظمة الصحفية الكورية (KPF)¹² في جمهورية كوريا إلى جمعية حق المؤلف للأدب والمصنقات الأكاديمية والفنون في كوريا لمنح التراخيص لنسخ مصنقات الصحف ضوئياً. وهذه هي العلاقة أيضاً في المملكة المتحدة، حيث تعمل مؤسسة NLA Media Access (NLA)¹³ كمنظمة إدارة جماعية متخصصة لناشري المواد الإخبارية. وتدار رخص وكالة ترخيص الصحف (NLA) للمدارس والجامعات من قبل وكالة ترخيص حق المؤلف بموجب اتفاق بين الوكالات.

منظمات الحقوق الأدبية العامة

قد يكون لمنظمات الإدارة الجماعية في مجال النصوص مهام أخرى إلى جانب إدارة الحقوق المتعلقة بالنسخ والنقل التناظري والرقمي. ويمكن تسمية هذه المنظمات بمنظمات الإدارة الجماعية للحقوق الأدبية العامة. تعد منظمة Literar-Mechana¹⁴ في النمسا مثلاً على هذه المنظمات.

تستطيع المنظمات أن تمنح ترخيصاً بعروض الأداء العامة وإذاعة المصنقات الأدبية وحقوق الإعادة للجمهور، فضلاً عن إعادة الإرسال الكلي على سبيل المثال. والأمر متروك لأصحاب الحقوق في كل بلد لتحديد نوع الحل الذي يخدمهم والمستخدمين على الوجه الأفضل في ذلك البلد.

المنظمات الائتلافية و"الجامعة"

تعمل المنظمات الائتلافية في بعض البلدان. يجتمع أصحاب الحقوق في هذا الائتلاف من مختلف القطاعات من أجل إدارة مختلف الاستخدامات الثانوية.

يمكن لمنظمة جامعة ما على سبيل المثال أن تدير حقوق معينة في المصنفات السمعية البصرية مع المصنفات المكونة من نصوص وصور. وهذا الحال في فنلندا على سبيل المثال، حيث تعمل منظمة كوبيوستو¹⁵ باعتبارها المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ.

قد يكون تجميع المهام ومجالات الترخيص المختلفة أمراً مريحاً وفعالاً من حيث التكلفة في البلدان الصغيرة على وجه الخصوص.

المنظمات المتعددة الأغراض

يمكن أن يكون ترخيص المصنفات المكونة من نصوص وصور جزءاً من مهام المنظمات التي تسمى بمنظمات الإدارة الجماعية متعددة الأغراض. وقد بدأت هذه المنظمات عادةً بترخيص المصنفات الموسيقية، ثم وسعت من مجال ترخيصها ليشمل أيضاً ترخيص النسخ التناظري والرقمي. تعد تانزانيا وبوتسوانا مثالين على البلدان التي تحوي منظمات إدارة جماعية متعددة الأغراض، حيث تعمل جمعية تنزانيا لحق المؤلف (COSOTA)¹⁶ وجمعية حق المؤلف في بوتسوانا (Cosbots)¹⁷ كمنظمات إدارة جماعية وطنية.

قد يمكن في ظل ظروف معينة النظر في عدد منظمات الإدارة الجماعية المختلفة التي يمكنها العمل بفاعلية في البلد ذاته. وأحياناً يفضل دمج جميع الأنشطة في المنظمة ذاتها. ويمكن أن يسهل هذا الأمر أيضاً من الاتصالات مع المستخدمين، لأنهم يعلمون أنه يمكن الحصول على أنواع مختلفة من التراخيص من المنظمة ذاتها.

الأنشطة الإقليمية

تطورت أنشطة إقليمية للإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من نصوص وصور في بعض البلدان الصغيرة. ويمكن للجامعات في هذه البلدان أن تقدم خدماتها لطلاب المنطقة بأسرها، وهذا هو الحال في منطقة البحر الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية. تحظى شبكة مؤلفة من خمسة منظمات معينة بحقوق النسخ مجتمعة في وكالة منظمات حقوق الاستنساخ في منطقة البحر الكاريبي (CARROSA)¹⁸ بوضع أفضل لتلبية احتياجات المستخدمين في مثل هذه الظروف. تستضيف وكالة ترخيص حق المؤلف الجامعية (JAMCOPY) وكالة منظمات حقوق الاستنساخ في منطقة البحر الكاريبي (CARROSA)¹⁹.

التشريع الدولي

الأساس الذي يقوم عليه قانون حق المؤلف الحديث هو اتفاقية حماية للمصنفات الأدبية والفنية (اتفاقية برن). وغالباً ما يقال إن حق النسخ هو الحجر الأساسي لحق المؤلف. أصبح حق النقل إلى الجمهور في البيئة الرقمية، بما في ذلك إتاحة المصنف للجمهور، عنصراً هاماً في الحالات التي يتم فيها تقديم المواد المحمية عبر الإنترنت.

حق النسخ

وفقاً للمادة 9 من اتفاقية برن، يتمتع مؤلف أي مصنف أدبي أو فني بالحق الاستثنائي في التصريح بنسخ هذا المصنف أو حظره "بأي طريقة أو شكل كان". لاستنساخ المصنفات صور مختلفة عديدة، مثل:

- الطباعة
- النسخ على الورق، والنسخ التناظري
- المسح الضوئي
- النسخ الرقمي
- التخزين الإلكتروني في قواعد البيانات.

ويجوز أن يكون الحق الاستثنائي في النسخ للتصريح بنسخ مصنف ما أو حظر نسخه محل تقييدات أو استثناءات بناءً على اتفاقية برن، بشرط مراعاة اختبار الخطوات الثلاث. إذ أن المادة 9(2) من الاتفاقية تنص على أن: "تشريعات بلدان الاتحاد تختص بالسماح بنسخ هذه

المصنفات في بعض الحالات الخاصة، شريطة ألا يتعارض ذلك النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف، وألا يسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف.

ونطاق الاستثناءات والتقييدات هو أيضاً محل التقييد بناءً على اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، الذي تديره منظمة التجارة العالمية، إذ أن المادة 13 من الاتفاق تنص على الأحكام ذات الصلة.

وتنص المادة 10 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف التي أبرمت في عام 1996 على المبدأ ذاته.

بناءً على هذه الأحكام، يجوز النص على التقييدات أو الاستثناءات فقط إذا استوفيت شروط ثلاثة (تعرف بعبارة اختبار الخطوات الثلاث)، أي أن:

- التقييدات أو الاستثناءات لا تخص سوى "الحالات الخاصة"، ويجب عدم تعميمها.
- ويجب ألا تتعارض مع الاستغلال العادي للمصنف.
- ويجب ألا تسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة لصاحب الحق.

والمعايير الأتف ذكرها التي تقيد الحق الاستثنائي يجب أن تكون مجتمعة، ويجب استيفاؤها كي تكون التقييدات أو الاستثناءات جائزة.

الجمع بين الاستثناءات ومنح الترخيص

قد يكون لدى بلدان استثناءات أو تقييدات تتعلق باستخدام المصنفات المكونة من نصوص وصور في المكتبات وفي بعض أنشطة التعليم والبحث. ونظراً للكمية الهائلة من النسخ المصنوعة لخدمة التعليم، لا يستوفي التوافق مع معيار الخطوات الثلاث غالباً. لذلك من المهم استطلاع أفضل السبل التي يمكن من خلالها الجمع بين الاستثناءات أو التقييدات وأنشطة الترخيص. ولسد احتياجات المستخدمين المتغيرة باستمرار، يمكن أن يضمن منح الترخيص في أغلب الأحيان الوصول إلى أكبر قدر ممكن من مجموعات المصنفات، مع تمكين أصحاب الحقوق في الوقت ذاته من الحصول على أجر مقابل استغلال مصنفاتهم.

تجاوز الترخيص

قد لا يطبق الحق في استخدام المصنفات بموجب استثناء في بعض البلدان التي تتبع فيها التشريعات مبادئ القانون العام على وجه الخصوص، إذا وجد اتفاق منح ترخيص مناسب. وقد يطلق على هذا الأمر تجاوز الترخيص. ويعني هذا عملياً أنه إذا علمت مؤسسة تعليمية أو كان لها أن تعلم بوجود اتفاق منح ترخيص للاستخدام المعني، فلا يجوز لها نسخ المصنفات أو استخدامها الأخرى أنها تلتزم، بموجب الاستثناء، بالتفاوض على اتفاقية منح التراخيص عادةً مع المنظمة المعنية بحقوق النسخ ذات الصلة. وتطبق هذه الآلية مع آليات أخرى في كينيا والمملكة المتحدة وهونغ كونغ وجامايكا.

التعويض العادل

يتمثل احتمال آخر في النظر في التعويض العادل لأصحاب الحقوق في بعض حالات الاستثناءات أو التقييدات. فقد يكون الحصول على تعويض عن هذا الاستثناءات أحد الحلول المطروحة في مجال التعليم بشكل خاص. يتوفر مزيد من المعلومات عن هذا الخيار في جزء لاحق من هذا الفصل.

حق النقل إلى الجمهور، بما في ذلك الإتاحة للجمهور

تعد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لعام 1996 أداة هامة لمعالجة المسائل المرتبطة بالبيئة الرقمية. تتناول المعاهدة، من بين جملة أمور، نطاقاً واسعاً من حق النقل إلى الجمهور لشققات المصنفات. ويمكن تضمين جوهر حق النقل إلى الجمهور في القانون الوطني من خلال حقوق مختلفة، مثل حق التوزيع في الولايات المتحدة وحق البث في اليابان.

حق النقل إلى الجمهور هو الحق في تفويض أي نقل، بالوسائل السلوكية أو اللاسلوكية إلى الجمهور، بما في ذلك إتاحة المصنفات للجمهور بطريقة تسمح لأفراد الجمهور بالنفاد إلى المصنف من مكان ووقت يختارونه على حدة. يتناول هذا التعبير، على وجه الخصوص، النقل التفاعلي عبر الإنترنت حسب الطلب.

تخزن موارد التعلم غالباً في قواعد البيانات وتقدم للطلاب المسجلين من خلال استخدام كلمات المرور، في التعليم العالي على وجه الخصوص. ويمكن للطلاب استرجاع المواد بغض النظر عن مكانهم، وعن البلد الذي يوجدون به

في بعض الحالات. وهذا مثال نضربه على الإتاحة للجمهور، وقد وردت بعض مواضع تطبيقه في الفصل 8.

تشريع الاتحاد الأوروبي

يتناول التوجيه 2001/29/EC المتعلق بتنسيق بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات (توجيه مجتمع المعلومات) حق النسخ وإمكانية النص على استثناءات وتقييدات.

والمادتان ذات الصلة هما:

- (المادة 2): حق النسخ؛
- و(المادة 5): الاستثناءات والتقييدات.

ووفقاً لأحكام المادة 2: "يجوز للدول الأعضاء أن تنص فيما يخص الحق الاستثنائي على التصريح بالنسخ المباشر أو غير المباشر وبالنسخ المؤقت أو الدائم أو حظر ذلك بأية طريقة وبأي شكل سواء كان كلياً أو جزئياً بالنسبة لمصنفات المؤلفين..."

وتقتضي المادة 5 بأنه يجوز للدول الأعضاء أن تنص على استثناءات أو تقييدات لحق النسخ، وفيما يخص جملة أمور "منها النسخ على الورق أو أي واسطة مماثلة باستخدام أي نوع من الوسائل الفوتوغرافية أو أي طريقة أخرى ذات آثار مماثلة، فيما عدا النوتة الموسيقية المطبوعة، شريطة أن يحصل أصحاب الحقوق على تعويض عادل".

ينص توجيه مجتمع المعلومات على أن التعويض العادل يتعين عند تطبيق استثناءات أو تقييدات معينة، بما في ذلك النسخ. هذا هو الحد الأدنى المطلوب من الدول الأعضاء لتوفير استثناءات وقيود لحق استثنائي. ويمكن تطبيق الترتيبات المتعلقة بإدارة الحقوق في حالات محددة.

تقدم الهيئة 35 من توجيه مجتمعة المعلومات مبادئ توجيهية للمشرعين الوطنيين حول مفهوم التعويض العادل، من خلال توضيح أن أصحاب الحقوق يجب أن يحصلوا على تعويض عادل يعوضهم بشكل مناسب عن استخدام مصنفتهم بموجب الاستثناءات والتقييدات. يُترك تحديد الشكل والترتيبات التفصيلية ومستوى هذا التعويض للدول الأعضاء لتقرره.

يصف التوجيه (EU) 2019/790 بشأن حق المؤلف والحقوق ذات الصلة في توجيه السوق الرقمي للوحدة (DSM Directive) حق النسخ ومدى تكيفه مع البيئة الرقمية، بما في ذلك الأنشطة التعليمية الرقمية العابرة للحدود (انظر الفصل 8).

التشريعات الوطنية

تختلف الخيارات التشريعية من بلد إلى آخر ولكن يجب أن يكون التشريع الوطني لحق المؤلف متناسقاً مع القواعد الدولية والإقليمية المقبولة عادةً.

بما أن حق النسخ حق استثنائي، فإن التقييدات أو الاستثناءات لا ينبغي أن تعرض ذلك الحق للخطر في التشريع الوطني. ونتيجة لذلك، يخضع النسخ التناظري والرقمي على نطاق واسع للترخيص.

قد يشمل التشريع الوطني الاستخدامات المجانية، أي عدم الحصول على أي موافقة وعدم دفع أي تعويض، إلا في حالات خاصة مختارة بعناية. وقد تؤدي الأحكام العامة بشأن "الاستخدام العادل" أو "التعامل العادل" إلى حالة يضر فيها الاستخدام بموجب استثناء أو تقييد بالصلحة المشروعة لأصحاب الحقوق. ومن السهل أن يكون هذا الحال على سبيل المثال في الجامعات والؤسسات التعليمية الأخرى، حيث يتم نسخ كميات كبيرة من المواد المحمية.

يلعب الوضوح دوراً رئيسياً في التشريع الوطني. فعلى سبيل المثال، رفضت بعض الجامعات في زامبيا إبرام اتفاقات ترخيص مع جمعية حقوق الاستنساخ في زامبيا (ZARRSO)²⁰ نظراً لتمكين الصبغة التشريعية المعقدة

لهم بتفسير الاستثناءات الواردة في تشريع حق المؤلف بشكل أوسع من المقصود. في عام 2021، أصدر المدعي العام في زامبيا تفسيراً تشريعياً يوضح أنه يجب على المؤسسات التعليمية التي تنسخ المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف أن توقع اتفاقية ترخيص مع جمعية حقوق الاستنساخ في زامبيا.

ينبغي أن يوجد توازن في أي تشريع بين المصالح المشروعة للمستخدمين وحقوق أصحاب الحقوق. وهنا يكمن الدور الرئيسي الذي تؤديه خدمات المنظمات المعنية بحقوق النسخ في المجتمع. إذ تسهل النفاذ السريع والمشروع إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف بطريقة غير مكلفة نسبياً. كما أنها تعزز الإبداع من خلال تقديم حوافز للمؤلفين لينشئوا مواد جديدة وللناشرين ليستثمروا في المنشورات مستقبلاً.

مكافأة النسخ الخاصة

تسمح اتفاقية برن للدول الأعضاء بالنص على استثناءات وتقييدات على حق النسخ، بشرط استيفاء شروط معيار الخطوات الثلاث. لدى العديد من الولايات القضائية طلبات للاستخدام قد تعد "نسخاً خاصاً"، على سبيل المثال النسخ للاستخدام الخاص والشخصي.

والأساس المنطقي لذلك هو أنه من المستحيل عملياً منح تصاريح للنسخ الخاص لأعداد كبيرة من الأفراد ورصد كيفية اتباع هذه التصاريح فيما بعد. وبوجه عام، يوجد الحل في استثناء أو تقييد للحق الاستثنائي بشرط دفع تعويض عادل إلى المؤلفين وغيرهم من أصحاب الحقوق عن خسارة الإيرادات أو الأضرار التي لحقت بصاحب الحق الذي نسخ مصنفه. هذه حالياً الآلية الوحيدة الفعالة لتعويض المبدعين عن النسخ الواسع النطاق لمصنفاتهم للاستخدام الخاص.

وكقاعدة عامة، لا تنطبق استثناءات النسخ الخاص إلا في الحالات التي يكون فيها المصنف الأساسي قانونياً. وبالتالي، فإن الأجر ليس وسيلة انتصاف للنسخ غير المصرح به، ولا ترخيصاً بديلاً. ومن منظور الإطار القانوني الدولي، ليس من الإلزامي أن تعوض البلدان أصحاب الحقوق عندما يكون حقهم الاستثنائي محدوداً لغرض النسخ الخاص.

تبين من دراسة عالية²¹ في عام 2020، أجراها الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين، أنه يوجد على المستوى الدولي 74 بلداً على الأقل لديها نظام لمكافآت النسخ الخاص في تشريعاتها. ومع ذلك، لم تطبقه بفاعلية منها سوى 38 بلداً فقط. ومن بين تلك البلدان، 21 بلداً في الاتحاد الأوروبي، وستة في أوروبا الوسطى والشرقية، وأربعة في أفريقيا، وأربعة في أمريكا الشمالية والجنوبية.

ومن منظور اقتصادي، تم الاعتراف بمكافآت النسخ الخاص كمصدر هام ومستقر للدخل لأصحاب الحق. وتسهم أيضاً في تحسين الإبداع، حيث يتوفر لأصحاب الحقوق فرص أفضل للتركيز على نشاطهم الإبداعي.

ونظراً لطبيعة الكفاءة، وعدم جدوى تحصيلها على أساس فردي، اختارت العديد من البلدان خيار الإدارة الجماعية الإلزامية لتحصيل مكافآت النسخ الخاص وتوزيعها.

وتختلف قائمة المعدات والوسائط المدرجة في مخططات النسخ الخاص باختلاف البلدان. ومع تغيير التكنولوجيا للسيناريو، أدرجت بعض البلدان مفهوم "وسائط التخزين من أي نوع" لمواكبة المشهد سريع التغيير. وهذا هو الحال بالنسبة للنمسا على سبيل المثال. تشمل لائحة غانا قائمة بالوسائط والأجهزة التي تشملها ضرائب النسخ الخاص، ليس فقط ملفات إم بي ثري والأقراص المدمجة، ولكن أيضاً "جميع المواد الأخرى التي تم تحديدها بقرار من الوزير وفي القانون" كان تنظيم عام 2010 قيد المراجعة في عام 2022.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة مثل الخدمات السحابية، أدرجت بعض البلدان هذه الخدمات في نطاق ضرائب النسخ الخاص. وفي فرنسا، يقع التخزين السحابي في نطاق مكافآت النسخ الخاص منذ 2016، وفقاً لأحكام قانون الملكية الفكرية.

يمكن نسخ جميع أنواع المصنفات الإبداعية، ويتم نسخها فعلياً للاستخدام الخاص. لذا، من المهم أن تستفيد جميع أنواع المصنفات من نظام النسخ الخاص. يحتوي الفصل 4 على معلومات محددة بشأن كيفية تطبيق نظام الضرائب للمصنفات المكونة من نصوص وصور. ينطبق استثناء النسخ الخاص في اختصاص محدد بشكل خاص بموجب شروط قانونية معينة ومع مراعاة اختبار الخطوات الثلاث.

الأحكام المتعلقة بالإدارة الجماعية للحقوق

لا تحتوي المعاهدات الدولية على أي أحكام مباشرة بشأن الإدارة الجماعية. ومع ذلك، فإنها تنص على الإطار القانوني الذي ينطبق على الحقوق الاستثنائية ومعايير الاستثناءات والتقييدات المسموح بها. ويؤثر هذا بدوره على إمكانيات الترخيص لمنظمات الإدارة الجماعية. يحتوي كل من تشريع الاتحاد الأوروبي، والعديد من التشريعات الوطنية على أطر عمل قانونية لتنظيم الإدارة الجماعية للحقوق.

يُمكن أن تتوفر الأحكام ذات الصلة في:

- قانون ولوائح حق المؤلف
- التشريع المنفصل بشأن الإدارة الجماعية للحقوق ومنظمات الإدارة الجماعية.
- التشريع العام بشأن الشركات، والمؤسسات، وما إلى ذلك.

فيما يلي قائمة بأحكام نموذجية:

- عمليات تعليق التنفيذ والموافقة من منظمات الإدارة الجماعية
- شكل منظمة الإدارة الجماعية وهيكلها
- العضوية وتمثيل الحقوق
- إشراف منظمة الإدارة الجماعية
- إعداد التقارير
- إجراءات التعامل مع الشكاوى وتسوية النزاعات.

ولعل الشرط الأكثر شيوعاً هو إلزام منظمة الإدارة الجماعية بالحصول على تصريح أو اعتماد من السلطة المختصة قبل بدء عملها كمنظمة إدارة جماعية. قد تسري الموافقة لفترة معينة، على سبيل المثال لمدة ثلاث أو خمس سنوات، وبعد ذلك يجب أن تتم عملية التجديد. وقد تستمر صلاحية الموافقة بشرط الوفاء بشروط إعداد التقارير.

ويشمل الإشراف على الأنشطة الجارية عادة واجب تقديم التقرير السنوي والحسابات المدققة إلى السلطة المعنية.

يتوقّر تشريع خاص بشأن الإدارة الجماعية في بعض البلدان.

- تقع على عاتق مكتب البراءات الألماني مسؤولية الإشراف على عمليات منظمات الإدارة الجماعية. ويقترح أيضاً خدمات مجلس للتحكيم في حالة الاختلاف على تعرفه الرسوم. ويجوز أن تكون قرارات مجلس التحكيم محل الاستئناف أمام المحاكم العادية إذا لم تكن الأطراف راضية عن قرار المجلس.
- وفي اليابان، أصبح قانون إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة نافذاً منذ عام 2001. وينص ذلك القانون على نظام للتسجيل يخدم مصلحة الأشخاص الذين يظلمون بإدارة حق المؤلف بغية ضمان الإنصاف في هذا المجال وتسهيل استغلال المصنفات.

وقد أنشئت محاكم مختصة بحق المؤلف في بعض البلدان. ويتمثل دور محكمة حق المؤلف في تحديد رسوم الترخيص في حالة فشل منظمة الإدارة الجماعية والمرخص المحتمل في التوصل إلى اتفاق. وهذا هو الحال على سبيل المثال في سنغافورة، حيث يمكن لمكتب سنغافورة للملكية الفكرية (IPOS) تسوية المنازعات المتعلقة بالتراخيص وأنظمة الترخيص فيما يتعلق بمصنف أو غيره من المواد.

تشريع الاتحاد الأوروبي

أصدر الاتحاد الأوروبي موافقته على التوجيه رقم EU/2014/26 بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة والترخيص متعدد الأقاليم في مجال المصنفات الموسيقية للاستخدام الإلكتروني في السوق الداخلي (توجيه الإدارة الجماعية للحقوق). ويوفر ذلك إطاراً قانونياً شاملاً ومفصلاً لعمليات منظمات الإدارة الجماعية.

يشتمل توجيه الإدارة الجماعية للحقوق على الفصول الرئيسية التالية:

- تمثيل أصحاب الحقوق والعضوية والتنظيم لمنظمات الإدارة الجماعية
- إيرادات إدارة الحقوق
- إدارة الحقوق باسم منظمات أخرى للإدارة الجماعية
- العلاقات مع المستخدمين
- الشفافية وإعداد التقارير.

يتضمن الفصل المتعلق بإيرادات إدارة الحقوق أحكاماً مفصلة بشأن تحصيل المكافآت، وتوزيع الرسوم وإدارتها وغير ذلك من الاقتطاعات المصروح بها. ويحدد توجيه الإدارة الجماعية للحقوق معايير الشفافية والحوكمة التي وضعت على مستوى الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر ضرورية لضمان أن العلاقات مع أصحاب الحقوق والمستخدمين تستند إلى أساس متين. ويتعين على منظمات الإدارة الجماعية الأوروبية نشر تقرير عن الشفافية سنوياً وإتاحته للجمهور.

4 نماذج تشغيلية مختلفة للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

حلول مختلفة لمجالات الاستخدام المختلفة

يؤثر التشريع على النموذج التشغيلي الذي تعمل عليه المنظمة المعنية بحقوق النسخ، ويشهد استخدام المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف في السوق الحالية تفاوتاً كبيراً في مجالات الاستخدام المختلفة. ولذلك من المفيد للغاية أن يصمّم الإطار التشريعي والنموذج التشغيلي خصيصاً بحيث يناسبان السوق على أفضل وجه.

ويشيع في جميع النماذج أنه من دون وجود أساس تشريعي متين، فلن يكون هناك متسع أمام المنظمة المعنية بحقوق النسخ لترخيص نسخ المصنفات المحمية بحق المؤلف ونقلها بفاعلية، وبالتالي توفير النفاذ القانوني إلى أنواع مختلفة من المستخدمين. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يقدم التشريع أساساً جلياً لتشغيل المنظمة المعنية بحقوق النسخ. ولا يخدم عدم الوضوح أصحاب الحقوق ولا المستخدمين. وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن يقضي إلى التقاضي لسنوات طويلة وتكاليف باهظة نتيجة لذلك.

ينبغي أن تستند جميع الحلول المختلفة إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- يجب أن تضمن حصول المؤلفين والناشرين على مكافأة عادلة نظير استخدام مصنفاتهم.
- يجب أن تُسهّل للمستخدمين النفاذ القانوني إلى المصنفات في ظل بيئة سريعة التغير.

من الشائع أن تعمل المنظمة المعنية بحقوق النسخ على عدة نماذج تشغيلية، بناءً على مجال الاستخدام والإطار التشريعي ذي الصلة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يختلف النسخ في المؤسسات التعليمية عن النسخ في الشركات المعتمدة على البحث والتطوير. وتعد تلبية احتياجات المستخدم على أفضل وجه أحد المبادئ التوجيهية في مجال إدارة المصنفات المكونة من نصوص وصور.

الترخيص الطوعي الجماعي

بناءً على الترخيص الطوعي الجماعي، تصدر المنظمات المعنية بحقوق النسخ تراخيص لنقل مواد بالإنابة عن أصحاب الحقوق الذين يكلفونها بالتصرف باسمهم. ويعد هذا النموذج نقطة انطلاق عادية فيما يتعلق بإدارة حقوق المؤلف الاستثنائية للمؤلفين والناشرين.

وتستمد المنظمات المعنية بحقوق النسخ سلطتها في منح التراخيص من التفويضات الممنوحة لها من أصحاب الحقوق، ومن خلال الاتفاقات المبرمة مع المنظمات المماثلة في البلدان الأخرى. ويمكن أن تستند هذه الاتفاقات إلى مبدأ التمثيل المتبادل.

ويمكن أن تكون التفويضات الممنوحة من أصحاب الحقوق إما استثنائية أو غير استثنائية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يمنح مركز تخليص حق المؤلف (CCC)²² الترخيص الجماعي على أساس الاتفاقات غير الاستثنائية المبرمة مع أصحاب الحقوق. ويحدد أصحاب الحقوق برامج الترخيص المختلفة لمركز تخليص حق المؤلف التي يريدون المشاركة فيها، وأي مصنفات يجري تضمينها في البرامج المختلفة. ويحدد أصحاب الحقوق في بعض برامج الترخيص بشكل فردي سعر كل مصنف، وقد يشجع ذلك أصحاب الحقوق على المشاركة في أكبر عدد من البرامج التي تناسب احتياجاتهم وتوسيع المشاركة بمرور الوقت.

حتى في حالة الترخيص الطوعي، يجوز أن يتضمن تشريع حق المؤلف أحكاماً تنظم عمليات المنظمة المعنية بحقوق النسخ. ففي المملكة المتحدة، تمارس وكالة ترخيص حق المؤلف (CLA) عملها بموجب الأحكام التالية لقانون حق المؤلف:

- تخضع هيئات الترخيص مثل وكالة ترخيص حق المؤلف للولاية القضائية لحكمة حق المؤلف التي تفصل في المنازعات القائمة بينها وبين المستخدمين.
 - يستند نظام الترخيص التعليمي الذي تمثله وكالة ترخيص حق المؤلف إلى استثناء بموجب حق المؤلف، ما يعني أنه في حالة عدم تضمين مصنف معين في الترخيص، فستظل أي مؤسسة تعليمية قادرة على نسخه في حالة الاستثناء المحددة.
- يتمثل الأساس المنطقي لهذا الحكم في ضمان توفر أنظمة ترخيص فعّالة لدى المؤسسات التعليمية، وأن تكون بمثابة شبكة أمان في هذا الصدد.

آليات المساندة المتعلقة بالترخيص الطوعي الجماعي

أدخلت بعض البلدان آليات من شأنها مساندة الترخيص الطوعي الجماعي. ويهدف الأساس المنطقي الأساسي إلى دعم منح تراخيص جماعية مختلفة للاستجابة إلى احتياجات المستخدمين عند إبرام اتفاق ترخيص مع المنظمة المعنية بحقوق النسخ.

يستحيل فعلياً أن تمثل المنظمة المعنية بحقوق النسخ بالاتفاق جميع أصحاب الحقوق في بلدها الخاص، ناهيك عن أصحاب الحقوق في جميع أنحاء العالم. ومن ثمّ، تكمل آلية المساندة في القانون الترخيص الطوعي في حالات محددة وتضمن الوضع القانوني لأصحاب الحقوق غير الممثلين.

ومن الضروري إجراء مفاوضات الترخيص على أساس طوعي خلال المفاوضات بين المنظمة المعنية بحقوق النسخ والمستخدم أو ممثله. لأن هذا ما يميز تماماً طابع الحقوق الاستثنائية. غير أنه يجوز أن يكون من مصلحة المستخدمين المشروعة حماية مصالحهم إزاء أصحاب الحقوق الذين لا تمثلهم أي منظمة.

ثمة أنواع مختلفة من آليات المساندة المتعلقة بالترخيص الطوعي الجماعي، ألا وهي:

- الترخيص الجماعي الموسع (ECL)
- التفويض القانوني
- افتراض التمثيل القانوني

في إطار التشريع المطبق في الاتحاد الأوروبي، تُجمع آليات المساندة الثلاثة هذه على شكل آليات ترخيص جماعي ذات أثر موسّع. ويقر التوجيه المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة الوارد في توجيه السوق الرقمية الموحدة بأن آليات الترخيص الجماعي ذات الأثر الموسّع تسمح في إطار القانون الوطني بأن تقدم منظمة إدارة جماعية تراخيص بالنيابة عن أصحاب الحقوق، بغض النظر عن إذا ما كانوا صرّحوا للمنظمة فعل ذلك أم لا. ويعد الحكم اختيارياً ويخضع إلى قيود وضمانات.

الترخيص الجماعي الموسّع

يوسع الترخيص الجماعي الموسّع آثار ترخيص حق المؤلف لكي يشمل أيضاً مصنّفات أصحاب الحقوق غير الممثلين. ويتعين على منظمة الإدارة الجماعية الصادر عنها هذا الترخيص أن توزع المكافأة على أصحاب الحقوق الممثلين وغير الممثلين بالتساوي.

في ستينيات القرن الماضي، اعتمدت بلدان أوروبا الشمالية الترخيص الجماعي الموسّع ليشمل ترخيص المصنّفات الموسيقية في الإذاعة، وخلال السبعينيات، توسّع النظام ليشمل النسخ. وقد توسّعت الآلية بمرور الوقت لتشمل أيضاً الاستخدامات الرقمية في حالات محددة. ومن الشروط الأساسية أن تمثل المنظمة التي تبرم اتفاقاً يتضمن أثر التوسيع عدداً كبيراً من أصحاب الحقوق الذين تُستخدم مصنّفاتهم بموجب اتفاق الترخيص المحدد. وبالتالي، يشمل أثر التوسيع عدداً قليلاً نسبياً من أصحاب الحقوق غير الممثلين، ويناسب النظام البلدان التي يكون أصحاب الحقوق منظمين وممثلين فيها على أفضل وجه من المنظمة المعنية بحقوق النسخ.

وعلى الصعيد العام، تشمل عناصر الترخيص الجماعي الموسّع ما يلي:

- يبرم الاتفاق بين المستخدم ومنظمة الإدارة الجماعية على أساس مفاوضات حرة.
- الاتفاق ملزم أيضاً قانوناً لأصحاب الحقوق غير الممثلين عند إبرام الاتفاق.

- يجوز للمستخدمين الانتفاع بكل المواد قانوناً، دون إمكانية التعرض إلى أي دعوى من أصحاب حقوق غير ملزمين أو إلى أي جزء جنائي.
- لأصحاب الحقوق غير الممثلين الحق في المكافأة بموجب القانون.
- لأصحاب الحقوق غير الممثلين في أغلب الحالات الحق في حظر استخدام مصنفاتهم (عدم القبول) وتكون منظمة الإدارة الجماعية ملزمة بإبلاغ المستخدمين بهذه الحالات.

لنأخذ الدانمرك كمثال على بلدان أوروبا الشمالية. يجب أن تحظى منظمة الإدارة الجماعية بموافقة وزارة الثقافة الدانمركية باعتبارها السلطة المختصة. ومن أجل اكتساب Copydan Writing²³ الصلاحية الشرعية كمنظمة بناءً على نظام الترخيص الجماعي الموسع، يتعين عليها بصفتها المنظمة الدانماركية المعنية بحقوق النسخ أن تمثل عدداً كبيراً من أصحاب الحقوق الوطنيين والأجانب الذين تُستخدم مصنفاتهم بموجب نظام الترخيص. والاتفاق الذي يعقده المستخدمون مع Copydan Writing يمنح للمستخدمين الحق في استغلال مصنفات أصحاب الحقوق الممثلين وغير الممثلين.

بالإضافة إلى بلدان أوروبا الشمالية، أدخلت الجمهورية التشيكية، وهنغاريا، ورومانيا وسلوفينيا من بين دول أخرى بعض أشكال الترخيص الجماعي الموسع في تشريعها الوطني.

ولنا في ملاوي مثال آخر على نظام الترخيص الجماعي الموسع. وتنص المادة 58(3) من قانون حق المؤلف على ما يلي:

يجب أن يمتد اتفاق الترخيص الجماعي الذي يتيح استخدام مصنفات المؤلفين الذين تمثلهم الجمعية إما مباشرةً أو من خلال رابطاتهم، التي تمثل، على النحو الذي أكده الوزير، جزءاً كبيراً من المؤلفين المعيّنين للقيمين بصفة اعتيادية في ملاوي، رهناً بأحكام الاتفاق وشروطه، ليشمل استخدام مصنفات المؤلفين الذين لا تمثلهم الجمعية.

يتعين أن يكون لهذه المصنفات الطابع ذاته للمصنفات المشمولة بالترخيص الجماعي الموسع وأن تقتصر على الاستخدامات التي يسمح بها الاتفاق.

وتنص المادة أيضاً على أن الترخيص الجماعي الموسع ينطبق على النسخ لأغراض "الاستخدام في التعليم"، كما يحدّد شروط تطبيقه. جمعية حق المؤلف في ملاوي (COSOMA)²⁴ هي منظمة الإدارة الجماعية المعنية في ملاوي. وينطبق نظام الترخيص الجماعي الموسع في ملاوي أيضاً على أنواع أخرى من اتفاقات الترخيص، مثل البث وإعادة الإرسال للترانزيت وغير المعدل لبرامج البث.

التفويض القانوني

ثمة أسلوب قانوني آخر لمعالجة وضع أصحاب الحقوق غير الممثلين يسمى التفويض القانوني.

- بموجب هذا النظام، يفوض القانون الوطني منظمة إدارة جماعية ممثلة لإبرام اتفاقات الترخيص أيضاً نيابة عن أصحاب الحقوق من غير الأعضاء ولصالحهم،
- ويمكن وصف ذلك بأنه تفويض قانوني أو ولاية قانونية.
- وعلى عكس آلية الترخيص الجماعي للموسّع، يُوسّع التفويض لا الترخيص نفسه.

فمثلاً، في فرنسا، يجوز لمنظمات الإدارة الجماعية توسعة تصريحها ليشمل الصنفات المملوكة لغير الأعضاء، شريطة أن يكون تفويض منظمة الإدارة الجماعية تمثيلي بما يكفي.

افتراض التمثيل القانوني

بموجب هذه الآلية، يُفترض أن تمثل منظمة إدارة جماعية ممثلة مصالح وحقوق أصحاب الحقوق الأعضاء وغير الأعضاء. ومع ذلك، لا يوجد تفويض قانوني مسبق لتمثيل أصحاب الحقوق من غير الأعضاء. فمثلاً، في ألمانيا، يُفترض أن حقوق إدارة منظمة الإدارة الجماعية للمصنّفات غير التجارية تمثل أصحاب الحقوق من غير الأعضاء في ظروف معينة (انظر الفصل 7 للمصنّفات غير التجارية).

الإدارة الجماعية الإلزامية

إدارة حقوق النسخ كحقوق استثنائية عمل طوعي، غير أنه في حالة الإدارة الجماعية الإلزامية لا يجوز لأصحاب الحقوق إقامة الدعوى على أساس فردي. وعليه، عند النظر في الإدارة الجماعية الإلزامية، يلزم مراعاة أحكام

اتفاقية برن ولا سيما اختبار الخطوات الثلاث. يُطلق أيضاً على نموذج الإدارة الجماعية الإلزامية الإدارة الجماعية الإلزامية أو الإجبارية.

في سنة 1995، أدرج التشريع في فرنسا مفهوم الإدارة الجماعية الإلزامية في مجال حقوق النسخ الضوئي، مع مراعاة المتطلبات القانونية. وحتى ولو كانت الإدارة طوعية، فإن أصحاب الحقوق ملزمون قانوناً بإقامة الدعاوى عن طريق منظمة للإدارة الجماعية فقط. ويصون ذلك موقف المستخدمين، الذين يبرمون اتفاقاً مع منظمة الإدارة الجماعية، إذ أنهم لا يخضعون لدعاوى فردية من قبل أصحاب الحقوق. ولا يمكن إبرام مثل هذه الاتفاقات مع المستخدمين إلا من قبل منظمة تقرها وزارة الثقافة باعتبارها السلطة المختصة.

المرکز الفرنسي لاستغلال حقوق الاستنساخ هو للمنظمة المعنية بحقوق النسخ التي عينتها وزارة الثقافة الفرنسية لإدارة حقوق النسخ. وبموجب القانون، يمثل جميع للصفات الفرنسية والأجنبية (الكتب والنشورات الدورية مثل الصحف والمجلات والجرائد، فضلاً عن نوتات الموسيقى). بينما تنطبق الإدارة الجماعية الإلزامية فقط على النسخ الضوئي، يمكن للمركز الفرنسي لاستغلال حقوق الاستنساخ ترخيص النسخ الرقمي بموجب آلية طوعية وإدارة جماعية موسعة للاستخدامات الرقمية في التعليم.

اعتُمدت الإدارة الجماعية الإلزامية في عدد من البلدان لأغراض النسخ الخاصة والشخصية (انظر الفصلين 3 و4 لكافآت حق المؤلف الخاصة).

ليتوانيا وبولندا ورومانيا هي أمثلة على البلدان التي لديها هذا الحل.

التراخيص القانونية ومجالات الاستخدام

بموجب نظام الترخيص القانوني، يُمنح ترخيص النسخ بموجب القانون، ولا يستدعي الأمر بالتالي الحصول على موافقة من أصحاب الحقوق. غير أنه يحق لأصحاب الحقوق الحصول على مكافأة تحصلها إحدى المنظمات المعنية بحقوق النسخ. بشكل الترخيص القانوني حق مكافأة، بدلاً من حق استثنائي.

يُسمى نظام الترخيص القانوني بأسماء مختلفة ويمكن وصفه بها، وفقاً للخصوصيات المنصوص عليها في القانون. وبموجب ترخيص قانوني، لا يمنح القانون الإذن باستخدام مصنف ما فحسب، بل يحدد أيضاً معدل الإتاوة الواجب دفعه.

وإذا كان بإمكان أصحاب الحقوق التفاوض بشأن معدل الإتاوة مع المستخدمين، رُغم أنهم ليسوا في وضع يسمح لهم برفض التفويض، تُستخدم عبارة الترخيص الإجمالي في بعض الأنظمة القانونية. ويندرج كلا المصطلحين تحت مظلة المصطلح العام المسمى بالترخيص القانوني، وتكون إدارة الحقوق غير طوعية.

يُعد من المهم تقديم الإطار التشريعي الأنسب، مع مراعاة مجالات الاستخدام المحددة. في العديد من البلدان، يقتصر الترخيص القانوني على التعليم والنسخ الحكومي. ونظراً للاحتياجات المتزايدة للنسخ في المؤسسات التعليمية، جرى تقديم الحل أو النظر فيه في بعض البلدان. قد يكون الترخيص القانوني في سياق اتفاقية برن حلاً يخفف الخسارة في الإيرادات من منظور أصحاب الحقوق ويتيح للمستخدمين النفاذ إلى مجموعة مصنفا تعليمية متنوعة وواسعة. ويجب أن تمثل هذه التراخيص القانونية لمتطلبات اتفاقية برن؛ لأنها تحد من ممارسة أصحاب الحقوق لحقوقهم.

في أستراليا، تُدير وكالة حق المؤلف التراخيص التربوية وأنظمة النسخ الحكومي باعتبارها جمعية التحصيل الرسمية لإدارة هذين المجالين بموجب ترخيص قانوني، وفقاً لنظام يتيح للأطراف التفاوض على رسوم الترخيص. وبالنسبة للقطاعات الأخرى، مثل الشركات التجارية، تتاح التراخيص الطوعية. وقد تم أيضاً إدخال أحكام مماثلة في سنغافورة.

وفي سويسرا، يشمل الترخيص القانوني للمدارس والمصالح العامة، والمكتبات ومحلات النسخ والخدمات والتجارة والصناعة. ولا يحدد القانون التعريف، وإنما يتم التفاوض حولها بين المنظمة الوطنية المعنية بحقوق النسخ (ProLitteris)²⁵ وجمعيات المستخدمين على أساس مجموعة من القواعد المنصوص عليها في قانون حق المؤلف. وتخضع التعريف أيضاً لتصديق لجنة التحكيم الفيدرالي.

وفي اليابان، جرى تعديل تشريعات حق المؤلف ليشمل ترخيصاً قانونياً للاستخدام التعليمي لمصنفات حق المؤلف في 2020. وفي أبريل 2021، بدأت جمعية إدارة مكافآت النقل العام للدروس المدرسية (SARTRAS)²⁶ تحصيل رسوم الترخيص القانوني من المؤسسات التعليمية لعمليات نقل عامة محددة لجميع أنواع مصنفات حق المؤلف، ويشمل ذلك الكتب والمجلات والموسيقى والفنون والصور الفوتوغرافية والبرامج الإذاعية وغيرها سواء محلياً أو دولياً. وتختلف رسوم الترخيص باختلاف المستوى التعليمي، حيث تمثل روضة الأطفال المستوى الأقل رسوماً فيما تُعد الجامعات الأعلى رسوماً.

تعمل المنظمات المعنية بحقوق النسخ في اليابان على وضع أنظمة ترخيص طوعي تكون مكملة للترخيص القانوني، الذي يقصر الاستخدام على الحالات الآتية:

- تقتصر مصنفات حق المؤلف على الاستخدامات في الفصول الدراسية،
- ولا تسبب عمليات النسخ والنقل هذه ضرراً بغير مبرر لمصلحة مالك حق المؤلف في ضوء طبيعة النسخ والغرض والمصنف وعدد النسخ المستنسخة.

رسوم النسخ الخاص والاستنساخ التصويري للمصنفات المكونة من النصوص والصور

يتضمن نظام مكافآت النسخ الخاص، الذي يُسمى أيضاً النظام الضريبي، إضافة رسوم حق المؤلف إلى سعر معدات النسخ والوسائط أو تضمينها فيه، والتي يمكن استخدامها لنسخ المصنفات المحمية بحق المؤلف. ولأن جميع أنواع المواد تُنسخ لأغراض الاستخدام الخاص، فإنه من الأهمية بمكان أن يضمن النظام مكافأة تقدم لأصحاب الحقوق في جميع القطاعات الإبداعية: أي قطاع الموسيقى والقطاع السمعي البصري وقطاع النص والصور.

يتحمل الموردون والمصنعون عموماً مسؤولية تسديد الرسوم. ويقوم على أمر التحصيل منظمة إدارة جماعية أو هيئة حكومية معينة مثل: هيئة الجمارك أو الإيرادات. ثم توزع منظمة الإدارة الجماعية الممثلة لأصحاب الحقوق عائدات الرسوم عليهم. وعادةً ما تكون المنظمة المعنية بحقوق النسخ لأغراض المصنفات المكونة من نصوص وصور عضواً بمنظمة الإدارة الجماعية المركزية،

التي تدير نظام النسخ الخاص، أو لديها تفويض أو اتفاقية توزيع مبرمة معها وذلك لضمان توزيع حصة النص والصورة على أصحاب الحقوق المناسبين.

وقد أرسيت دعائم النموذج أول الأمر في ألمانيا في عام 1980 لأغراض النسخ ومنذ ذلك الحين وهو يطبق في العديد من البلدان في أوروبا. كما يتزايد استخدامه كذلك في أفريقيا، على سبيل المثال، في الجزائر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وملابوي.

يمكن للنظام في قطاع النصوص والصور أن يتألف من نوعين مختلفين من الرسوم، تكملها عادةً رسوم المشغّل:

- رسوم النسخ الخاص، وتلك تُحصّل فيها الرسوم نظير المعدات والوسائط التي يمكن استخدامها لنسخ مختلف أنواع المصنفات المحمية مثل: الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. ثم توزع منظمات الإدارة الجماعية التي تمثل مختلف أصحاب الحقوق لقطاع الموسيقى والقطاع السمعي البصري وقطاع النصوص والصور الإيرادات المحصلة على كل صاحب حق. وهذا هو الحال في فرنسا وهولندا وغانا على سبيل المثال.
- رسوم النسخ الخاص مضافة إلى رسوم النسخ، حيث يوجد كل من رسوم النسخ الخاص ورسوم النسخ المنفصل. وينطبق رسوم النسخ المنفصل على المعدات التي من شأنها أن تنسخ المصنفات المكونة من نصوص وصور، كآلات النسخ متعددة الوظائف وآلات المسح والآلات الطابعة. وهذا هو الحال في بوركينا فاسو وألمانيا. ولا تقتصر رسوم النسخ عادةً على الاستخدام الشخصي ويمكن تطبيقها على المعدات المستخدمة للأغراض التعليمية وغيرها من أنواع الاستخدام المهني.

ويدفع رسوم المشغّل التي تعرف كذلك برسوم المستخدم محلات النسخ والمدارس والكليات والجامعات والمكتبات والمؤسسات الحكومية والبحثية وجميعها تنسخ كميات كبيرة من المصنفات المحمية.

ورسوم المشغّل عبارة عن رسوم ثابتة سنوية لكل جهاز أو رسوم تتناسب مع عدد النسخ و تُدفع للمؤلفين والناشرين عبر المنظمات المعنية بحقوق النسخ

وذلك من خلال "مستخدمين على نطاق واسع" لأجهزة النسخ. وثمة اختلافات تخص اختيار من ينبغي له سداد الرسوم، كما يتباين تطبيق رسوم المشغّل تبايناً ملحوظاً. ففي حين تسدد رسوم المشغّل محلات النسخ فقط في بولندا، فإن التطبيق في الجمهورية التشيكية يشمل:

- المدارس
- مؤسسات التعليم العالي
- الإدارات العامة
- الشركات
- المكتبات ومحلات النسخ.

وتتطور هذه الأنظمة في العديد من البلدان مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، استهل مكتب بوركينا فاسو لحق المؤلف (BBDA)²⁷ في بوركينا فاسو أعماله في عام 1987. وفي عام 1999، أقر نظام المكافآت، بما في ذلك المكافأة المدفوعة نظير النسخ الخاص ورسوم النسخ. وحينها تم توزيع الرسوم على القطاع الموسيقي والقطاع السمعي البصري فقط. وعُدّل التشريع في عام 2019، تماشياً مع التطورات التكنولوجية، ليشمل قطاع النصوص والصور باعتباره مستفيداً من نظام الرسوم المزدوج.

ويرد بتقرير الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن رسوم حق المؤلف للنصوص والصور، والذي نشرته الويبو والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ، قائمة بالبلدان التي تكافئ المؤلفين والناشرين لمصنعات منشورة من خلال نظام ضريبي للنسخ.²⁸

ترد قائمة بالبلدان التي تمتلك نظام المكافأة المدفوعة نظير النسخ الخاص في الدراسة العالمية للاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين بشأن النسخ الخاص.

5 إنشاء وإدارة المنظمات المعنية بحقوق النسخ

إنشاء منظمة جديدة معنية بحقوق النسخ

يتوقف نجاح المنظمة المعنية بحقوق النسخ على ثقة مختلف أصحاب المصلحة؛ أي أصحاب الحقوق والمستخدمين والحكومة. وتبعاً لذلك، فإنه من المهم، لدى تشكيل منظمة معنية بحقوق النسخ، التركيز على إضفاء طابع المصداقية عليها وعلى الإدارة الجماعية لحق المؤلف.

لا يسري التشريع ولا يثمر نتائج محسوسة بدون إدارة للحقوق. ويمكن لأصحاب الحقوق، في الحالات التي لا تجدي فيها الممارسة الفردية للحقوق أو تستحيل، إنشاء منظمات معنية بحقوق النسخ لإدارة حقوقهم فيما يخص المصنفات المكونة من نصوص وصور. وبإمكان المنظمات المعنية بحقوق النسخ، باعتبارها منظمات مهنية، التركيز على نشاطها الأساسي المتمثل في إدارة الحقوق.

لا بد أن يدعم أصحاب الحقوق إنشاء منظمة معنية بحقوق النسخ. وقد تشمل تحضيرات إنشاء منظمة جديدة المهام التالية:

- إنشاء منبر للمناقشة
- تشكيل هيئة عاملة تحضيرية - لجنة أو فريق عمل
- تضمين مجموعة عريضة من أصحاب الحقوق في المناقشة
- لتحقيق التمثيل الجيد
- إذكاء الوعي بين أصحاب الحقوق
- الإطلاع على دور جمعيات المؤلفين والناشرين بصفقتها قنوات للتواصل

- أوجه التواصل مع الصلة الدولية - الاتحاد الدولي²⁹ وأعضائه
- ضمان الامتثال للشروط القانونية للحصول على التصريح أو الموافقة بشكل رسمي
- صياغة النظام الأساسي، بما في ذلك الهيكل التنظيمي وأهداف المنظمة
- صياغة التفويضات التي سيمنحها أصحاب الحقوق
- إعداد دراسة جدوى للسوق عن عدد للرخص لهم المحتملين القائمين في كل قطاع.

وما إن تُشكّل المنظمة، يمكن لدراسة الجدوى حينها أن تتحول إلى خطة عمل. وتتضمن المسائل التي تعالجها خطة العمل العدة لمنظمة معنية بحقوق النسخ الأمور ذاتها العدة لأي شركة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير الربحية للمنظمة:

- تحليل السوق، بما في ذلك المنتجات والخدمات واستراتيجية السوق
- الشروط التشغيلية والمالية
- عوامل المخاطر والنجاحات المرجحة
- تحديد الخدمات المنافسة.

إنه لمن الأهمية بمكان فتح باب حوار مع السلطة المسؤولة عن حق المؤلف (مثل مكتب حق المؤلف). حيث يمكن أن تستفيد أنشطة التوعية استفادة بالغة من التفاعلات المشتركة، لا سيّما فيما يخص المستخدمين المحتملون. كما أن إرسال الرسائل الإيجابية بشأن دور المنظمة المعنية بحقوق النسخ ووظائفها من الأمور المهمة. ويمكن أن تستند الرسائل إلى عناصر مثل العناصر التالية:

- تمثل للمنظمة المعنية بحقوق النشر جسراً يمتد بين المستخدمين وأصحاب الحقوق.
- من اليسير الامتثال حال إبرامك اتفاق مع منظمك المعنية بحقوق النسخ.
- النفاذ المشروع لطائفة متنوعة من المصنفات أمر ضروري لإتمام البحث والتطوير في شركتك.

من المهم بناء المصداقية والمكانة في السوق، بغض النظر عن الإطار القانوني.

دور المؤلفين والناشرين

يعتمد نجاح منظمة معنية بحقوق النسخ على الدعم واسع المدى المقدم من أصحاب الحقوق. ومن حيث المبدأ، ينتفع جميع المؤلفين والناشرين الذين يجوز نسخ مصنفاتهم بالإدارة الجماعية.

إضافة إلى الدعم المقدم من المؤلفين والناشرين الفرديين، فإنه من المهم الحصول على الدعم من جمعيات المؤلفين والناشرين المحلية. يعزز هذا الدعم المقدم المصداقية في التعاملات الأولية مع الحكومة والمرخص لهم المحتملين والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ.

من مصلحة المستخدمين الحصول على تصريح لنسخ مختلف أنواع المستندات. ومن مصلحة أصحاب الحقوق أيضاً التصريح بنسخ مصنفاتهم بناءً على شروط وتقييدات معقولة.

وإلى جانب المصنفات الأدبية، من الممكن نسخ مصنفات الفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية والنوتة الموسيقية المطبوعة. وينبغي أن يشارك جميع أصحاب الحقوق بشكل ما في أنشطة الترخيص لو أردنا الكمال. ويتضمن الفصل 2 بضعة أمثلة بشأن الطرق المستخدمة لتضمين مختلف مجموعات المصنفات في الترخيص الذي تمنحه المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ.

الشكل التنظيمي والنظم الأساسية والتفويض

تتخذ المنظمات المعنية بحقوق النسخ بوصفها منظمات للإدارة الجماعية أشكالاً قانونية مختلفة تبعاً للتشريع العام في البلد. وتباشر أغلب هذه المنظمات عملها كمنظمات غير هادفة للربح.

الشكل التنظيمي

يتوقف الوضع القانوني للمنظمة المعنية بحقوق النسخ على التشريع الوطني. ومن ضمن الأمثلة الدالة على الأشكال التنظيمية ما يلي:

- الشركات ذات المسؤولية المحدودة
- الجمعيات
- التعاونيات
- المؤسسات.

يخضع التأسيس والتسجيل القانونيان للشكل التنظيمي المختار وللتشريع النافذ في البلد. تطبق أحكام القانون العام في هذا الصدد. يتم التسجيل بصفة منظمة قبل الحصول على التصريح أو الموافقة من السلطة المختصة وذلك في حال اقتضاء هذا الشرط في البلد.

النظم الأساسية والنطاق التنظيمي

تحدد النظم الأساسية النطاق التنظيمي للمنظمة. وتكمن المهمة الرئيسية للمنظمة المعنية بحقوق النسخ في منح تراخيص النسخ والنقل وغير ذلك من استخدامات المصنفات المحمية نيابة عن مفوضيها. ولذلك تعد إدارة الحقوق هي المهمة الرئيسية المنوطة بأي منظمة إدارة جماعية.

باستثناء إدارة الحقوق، يمتلك الكثير من المنظمات مهاماً إضافية، مثل:

- الدعوة إلى بيئة تشريعية مُمكنة باعتبارها شرطاً مسبقاً للحصول على الترخيص
- التوعية والمعلومات المتعلقة بحق المؤلف باعتبارهما شرطاً أساسياً للائتمثال
- المساعدة على أنشطة الإنفاذ المنوطة بالسلطات المختصة.

تتعامل بعض المنظمات المعنية بشكل استثنائي مع نسخ ونقل المصنفات المكونة من نصوص وصور. وقد تتخبط منظمات أخرى في إدارة حقوق الآخرين.

بدأت العديد من المنظمات الأقدم العمل بصفتها منظمات حقوق أدبية عامة. فعلى سبيل المثال، تأسست منظمة الحقوق الدرامية والفنية والأدبية في جنوب أفريقيا (DALRO)³⁰ في عام 1967 وباشرت ترخيص النسخ التناظري في عام 1990. وهي منظمة متعددة الأغراض وتدير كذلك حقي الأداء والبت في المصنفات الأدبية وحقوق النسخ في مصنفات الفنون التشكيلية.

التفويضات

يمكن للمنظمة المعنية بحقوق النسخ، بصفتها منظمة إدارة جماعية، تعمل بموجب خطة للترخيص الطوعي، ترخيص حقوق أعضائها فقط بموجب تفويض للتصرف نيابة عنهم.

ويجوز أن يمنح المؤلفون والناشرون التفويض إلى المنظمة المعنية بحقوق النسخ بصفة فردية. وهذه هي الحال في معظم البلدان. غير أن بعض المنظمات المعنية بحقوق النسخ تحصل على تفويضاتها من منظمات المؤلفين والناشرين. ويغض النظر عن ذلك، فمن المهم وجود تفويض واضح يُمنح إلى المنظمة المعنية بحقوق النسخ، وأن تعلم المنظمة هوية أصحاب الحقوق المفوضين.

وهناك مجموعة متنوعة من أشكال التمثيل في بعض البلدان. وفي مثل هذه الحالات، تكون منظمات المؤلفين والناشرين أعضاء في المنظمة المعنية بحقوق النسخ، ولكن يمنح أصحاب الحقوق الفرديين المنظمة تفويضاً فردياً.

وفي بعض الحالات، يتم إنشاء الهيئات الموجودة على نحو مشترك وتتعاون بصورة وثيقة مع المنظمة المحلية المعنية بحقوق النسخ. فعلى سبيل المثال، أنشأت جمعية التراخيص وجمع الإتاوات للمؤلفين (ALCS) وخدمات ترخيص الناشرين (PLS) وكالة ترخيص حق المؤلف (CLA) في المملكة المتحدة. كما تعد جمعية حق المؤلف للتصاميم والفنانين (DACS) وجمعية تحصيل الترخيص الفعّال في صناعة الصور (PICSEL) عضوين في وكالة ترخيص حق المؤلف لمصنعات الفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية.

وعندما تبشر منظمة معنية بحقوق النسخ عملها على أساس ترخيص قانوني، فإنها تخدم عادةً مصلحة جميع أصحاب الحقوق في المجال ذي الصلة، حتى وإن لم يكن جميعهم أعضاء فيها. غير أنه من المهم للمنظمة المعنية بحقوق النسخ الحصول على معلومات الاتصال مع أكبر قدر ممكن من أصحاب الحقوق كي تكون قادرة على توزيع الإتاوات توزيعاً فعّالاً.

تمنح تفويضات أصحاب الحقوق الأجانب في أغلب الحالات عبر اتفاقيات تبرم مع المنظمات المعنية بحقوق النسخ في البلدان الأخرى. وتستند هذه الاتفاقات إلى مبدأ العاملة الوطنية. وتمثل كل منظمة معنية بإدارة حقوق

النسخ مجموعة المصنفات الأجنبية في أراضيها وبالشروط نفسها التي تمثل بموجبها مجموعة مصنفات أصحاب الحقوق الوطنيين.

تكون الاتفاقات المبرمة بين المنظمات المعنية بحقوق النسخ ذات طبيعة متبادلة غالباً. وتُوزَع المكافأة المخصصة لأصحاب الحقوق الأجانب من خلال المنظمة الشريكة المعنية بحقوق النسخ.

وبوجه عام، من الأهمية بمكان أن تضمن كل منظمة تمثيلاً واسع النطاق لأصحاب الحقوق الوطنيين والأجانب. وهو أمر ضروري لتلبية احتياجات أصحاب الحقوق والمستخدمين بأفضل طريقة ممكنة.

مراقبة الشؤون الداخلية والخارجية

تباشر المنظمة المعنية بحقوق النسخ عملها باعتبارها وصياً على أصحاب الحقوق أو وكيلاً لهم. وتقع مراقبة الشؤون الداخلية على عاتق المفوضين، أي المؤلفين والناشرين وممثليهم. وربما تتم ممارسة مراقبة الشؤون الخارجية بواسطة السلطة المختصة، وتخضع للتشريع النافذ في البلد المعني.

مراقبة الشؤون الداخلية

يُعهد بسلطة اتخاذ القرارات الحاسمة عادةً إلى أصحاب الحقوق. فهم يشاركون في الجمعية العامة ويتخذون قراراتهم فيها، وينتخبون مجلس الإدارة، ويأمنهم مساءلة المنظمة عن أعمالها. وكذلك تنتخب الجمعية مباشرةً رئيس مجلس الإدارة تبعاً للنظم الأساسية في بعض المنظمات. وفي منظمات أخرى، ينتخب مجلس الإدارة رئيسه من بين أعضاء المجلس.

وفي العديد من المنظمات المعنية بحقوق النسخ، ينعكس التمثيل الثنائي للمؤلفين والناشرين في عدد متساوٍ لمثليهم في مجلس الإدارة. وفي بعض المنظمات الأخرى، يمثل الرئيس كياناً مستقلاً بذاته. كما يمكن لتلك المنظمات أن تفكر في انتخاب خبراء في مختلف المجالات، مثل التكنولوجيا، لإتمام الدراية العملية للمجلس. ويمكن أن يضطلع هؤلاء الخبراء بدور استشاري أو أن يصيروا أعضاء أصليين بالمجلس تبعاً للنظم

الأساسية للمنظمة. علاوة على إمكانية مشاركة ممثل حكومي في عمل منظمة معنية بحقوق النسخ، في الحالات التي يرد فيها هذا الأمر في قانون حق المؤلف أو اللوائح ذات الصلة أو حسبما تحدده النظم الأساسية للمنظمة المعنية بحقوق النسخ.

في جامايكا على سبيل المثال، فإن مجلس إدارة الوكالة الجاميكية المعنية بترخيص حق المؤلف (JAMCOPY) تتم هيكلته بحيث يتألف على أقل تقدير من أربع مجموعات من البتكرين (المؤلفين والناشرين)، وثلاث مجموعات من المستخدمين، وثلاثة مديرين (شؤون قانونية، وتواصل، ومحاسبة) على أساس الكفاءة، وممثل حكومي واحد.

وتتمثل إحدى أهم المهام المنوطة بمجلس الإدارة في تعيين الرئيس التنفيذي، والذي تقع على عاتقه المسؤولية الكلية عن العمليات. وينبغي أن تُبرم شراكة استراتيجية بين المجلس والرئيس التنفيذي، وتتمثل المبادئ التوجيهية لها في:

- قيادة رئيس مجلس الإدارة لدفة المجلس
- وقيادة الرئيس التنفيذي لدفة الشركة.

يمكن تقسيم دور المجلس إلى ثلاث فئات مختلفة:

- دور استراتيجي، متمثلاً في تحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة المعنية بحقوق النسخ واستعراضه
- دور استشاري، متمثلاً في تقديم الدعم والمشورة للرئيس التنفيذي
- دور إشرافي، متمثلاً في مراقبة شرعية الأنشطة.

يحتاج المجلس إلى المراقبة الدقيقة لضمان اتباع الشروط القانونية كما ترد في التشريعات. وينطوي هذا الجزء تحت وظائف الدور الإشرافي ومراقبة الشؤون الداخلية التي يضطلع بها المجلس وأعضاء المنظمة.

مراقبة الشؤون الخارجية

ومن الممكن أن تتخذ مراقبة الشؤون الخارجية للمنظمة المعنية بحقوق النسخ عدة أشكال مختلفة تبعاً للتشريع الوطني.

ففي مستهل العمليات، لا بد أن تكون منظمة الإدارة الجماعية في العديد من البلدان قد حصلت على تصريح أو موافقة من السلطة المختصة. وعلى سبيل المثال، وافقت الإدارة الوطنية لحق المؤلف، وهي هيئة خاصة لوزارة العدل والداخلية في كولومبيا، أن تباشر المنظمة المعنية بحقوق النسخ (CDR)³¹ عملها بصفتها المنظمة المعنية بحقوق النسخ الوطنية.

بغض النظر عن عملية الموافقة، يمكن أن يوحى الإشراف الجاري بأن المنظمة المعنية بحقوق النسخ تحتاج غالباً إلى تقديم التقرير السنوي والحسابات المدققة إلى الجهة المنظمة. وفي ضوء هذه المعلومات، يمكن أن تتابع الجهة المنظمة المستجدات وتطلب معلومات إضافية حسب الاقتضاء.

6 التشغيل العملي لمنظمة معنية بحقوق النسخ - من الترخيص إلى التوزيع

التشغيل العملي لمنظمات الإدارة الجماعية هو ذاته تقريباً في أي نوع من أنواع تلك المنظمات، ويمكن اختصاره في: تحصيل الأموال و صرفها.

تصف الفصول القادمة الأنشطة من منظور المنظمة المعنية بحقوق النسخ.

مراقبة استخدام المصنفات

يتعين على المنظمة المعنية بحقوق النسخ أن تحدد المصنفات المستخدمة إضافة إلى مكان استخدامها والشخص الذي استخدمها. فهذه للعلومات ضرورية لجمع الأموال (التحصيل) وتوزيعها (الصرف).

تنص اتفاقات الترخيص المبرمة بين المنظمة المعنية بحقوق النسخ والمستخدم على التزامين رئيسيين للمرخص له: دفع الرسوم وإعداد التقارير. ومن المهم مشاركة المستخدمين في هذا الصدد بحيث يتسنى أن يدركوا الغرض من دفع الرسوم ولضمان الامتثال لأحكام الترخيص وشروطه. ومن مصلحة أصحاب الحقوق التحقق من أن نطاق أعمال النسخ لا يتجاوز ما هو ضروري لتلبية احتياجات المستخدم. ومسؤولية مراقبة كمية النسخ المعدة أن تمنح المستخدم فرصة لتقييم ما إذا كانت جميع أعمال النسخ ضرورية وتغيير خصائص الاستخدام إن اقتضت الحاجة.

وتحصل المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ على بيانات مهمة عن الاستخدام بعدة وسائل. وتستخدم الوسائل التالية بوجه عام:

- إعداد تقارير كاملة: يقدم المستخدم إلى المنظمة بيانات تفصيلية عن النسخ العدة بالفعل.
- إعداد تقارير جزئية: تقدم مجموعة فرعية من المستخدمين تقريراً عن أعمال النسخ التي أعدتها خلال فترة معينة.
- إعداد دراسات إحصائية: تُقدَّر عادات النسخ ومستوياته على فترات منتظمة بالاستعانة بالأساليب الإحصائية.

ربما تختلف المعلومات المُحصَّلة من المستخدمين. وقد تُحدَّد فئات المصنفات المستخدمة أو تكون معلومات مستندة إلى عنوان. ونوع المعلومات المُحصَّلة يُحدَّد بشكل كبير الخيارات المتاحة لتوزيع الرسوم. ولأن إعداد تقارير كاملة قد لا يكون أمراً عملياً في حالة النسخ التماثلي، فإن التكنولوجيا تعمل غالباً على تسهيل تحصيل المعلومات من الاستخدامات الرقمية.

مجالات الترخيص

يتم إعداد كميات كبيرة من نسخ خاصة بمصنفات محمية في المؤسسات التعليمية كل عام، بواسطة حكومات وهيئات عامة أخرى، وكذلك في الشركات والجمعيات بواسطة الأفراد.

يؤثر التشريع الوطني المعني بحق المؤلف تأثيراً مباشراً في إمكانات الترخيص لمنظمة معينة بحقوق النسخ. وقد تعيق الاستثناءات أو التقييدات واسعة النطاق و/أو الملتبسة أنشطة الترخيص للمنظمة المعنية بحقوق النسخ. ويكون ذلك بغض النظر عن الشكل الذي يأتي هذا الاستعمال الحر منصوصاً عليه فيه، سواء كان "حق انتفاع مشروع" أو "تعامل مشروع" أو استثناءات أو تقييدات تم إقرارها على وجه التحديد.

تشتمل مجالات الترخيص المحتملة على التالي:

- التعليم على كل المستويات
- الإدارة العامة - على المستوى الحكومي والإقليمي والمحلي
- التجارة والصناعة
- المكتبات العامة ومكتبات البحوث
- المؤسسات الثقافية والمؤسسات المماثلة الأخرى
- المؤسسات الدينية
- محلات النسخ والأماكن الأخرى التي تتاح فيها احتمالات النسخ للجمهور.

يمكن تحصيل المكافآت نظير الاستخدام الخاص من خلال نظام رسوم.

يتمثل أحد أهم القرارات الاستراتيجية للمنظمة في تحديد موضع البدء بالتريخيص. ويضطلع قانون حق المؤلف والسوابق النافذين بدور محوري وكذلك البنية التحتية المحلية. وفي معظم البلدان، بدأت المنظمات المعنية بإدارة حقوق النسخ أنشطتها بمنح تراخيص للمؤسسات التعليمية. وقد يمثل هذا الترخيص المجال الأول في البلدان التي يجرى فيها النسخ بصورة كبيرة في محلات النسخ. ومع تزايد أحجام الاستخدامات، وبشكل أكبر في شكلها الرقمي، في التجارة والصناعة، فإن استهداف المنظمات التابعة للبحث والتطوير أولاً من شأنه أن يكون الخيار المنطقي.

فيما يلي بعض الأمثلة الواقعية لعدة قرارات وطنية تتعلق بالهدف الأول لمنح الترخيص:

- في سنغافورة، كان التعليم هدف الترخيص الأول، وقد تم إبرام أول اتفاق في عام 2002 مع مؤسسة واحدة؛ وهي INSEAD. ثم تبع ذلك تراخيص أخرى بين جمعية ترخيص حق المؤلف وإدارته بسنغافورة (CLASS)،³² ووزارة التعليم ومعاهد التعليم العالي.
- وفي ملاوي، بدأ الترخيص كذلك في التعليم عام 2004، وتم إبرام أول اتفاق بين جمعية حق المؤلف في ملاوي (COSOMA) وكلية ملاوي للمحاسبة. وبحلول عام 2021، شَمَلَ الترخيص المؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس الثانوية ومراكز التدريب المهنية والجامعات
- وفي اليابان، بدأ الترخيص بالتجارة والصناعة في عام 1992. وفي عام 2020، أدخل تعديل على قانون حق المؤلف تريضاً قانونياً للنسخ والنقل العام في المؤسسات التعليمية.

- وفي الأرجنتين، بدأ مركز CADRA في تحصيل الرسوم من مراكز النسخ التي تخدم المؤسسات التعليمية عام 2002. وبحلول عام 2021، شملت اتفاقات الترخيص الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والمكتبات. وبغض النظر عن النسخ التماثلي، يمكن للمؤسسات كذلك في الوقت الراهن تضمين النسخ الرقمي في اتفاقاتها.

ويمنح ترخيص المنظمة المعنية بالنسخ عادةً الإذن بنسخ جزء من منشور، بعدد محدود من النسخ، للاستخدام الداخلي للمستخدمين من المؤسسات. يُعرّف النسخ عادةً بأنه استكمال للتوريد العادي للمواد التعليمية، ولا يهدف إلى الاستعاضة عن الكتب والمواد التعليمية الأخرى الواجب الحصول عليها. وفي الإدارات والمؤسسات، يتمثل الغرض من النسخ في الإعلام والبحث داخلياً.

وهناك نوعان رئيسيان من الترخيص هما:

- التصريح العام بالاستغلال يسمح للمستخدم بالنسخ من كل منشور يرد ضمن مجموعة مصنفة المنظمة المعنية بإدارة حقوق النسخ تبعاً للشروط المحددة في الاتفاق. ويطلق على هذا النوع من الترخيص، بالمصطلحات العامة، مصطلح الترخيص العام أو الشامل.
- الترخيص المحدود يسمح للمستخدم بنسخ مصنفة معينة. وغالباً ما يستخدم هذا الترخيص في توريد المستندات وترخيص الدراسات الجامعية ومجموعة الدراسات المماثلة الأخرى. كما يمكن أن يعرف بعبارة الترخيص المحدود بمصنف واحد أو الترخيص تبعاً للعنوان.

يحدد اتفاق الترخيص الأحكام والشروط الخاصة بالنسخ المسموح به وغير ذلك من الاستخدامات. وبشكل عام، يُحظر نسخ الكتب والمنشورات بالكامل. أما المنشورات غير التجارية فهي حالة خاصة ترد في الفصل 7.

ويتراوح حد النسخ من منشور ما عادةً بين 10 في المائة إلى 20 بالمائة، بما في ذلك التقييدات المحتملة المتعلقة بعدد الصفحات التي يمكن نسخها من منشور واحد. ولا يجوز بأي حال من الأحوال نسخ المواد المخصصة لاستخدام وحيد مثل كتب التمارين المدرسية. كما يجوز تطبيق قواعد خاصة على نسخ النوتة الموسيقية المطبوعة.

هياكل التعريفية

تختلف التعريفية عادةً تبعاً لفئة المستخدمين مثل المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو الشركات. ويعد حجم الاستخدام، داخل إطار عمل التعليم، هو الأعلى في الجامعات والتعليم العالي مقارنة بالتعليم الابتدائي وروضة الأطفال.

هيكلا التعريفية الأكثر شيوعاً هما:

- السعر تبعاً لكل صفحة تنسخ
- السعر تبعاً لكل طالب أو موظف.

توضح الأمثلة التالية الخطوات المحتملة لتحديد رسوم التراخيص في مجال التعليم:

- يوضح تقرير المستخدمين والدراسات الإحصائية عدد الصفحات المستنسخة من المستندات المحمية بموجب حق المؤلف خلال عام.
- ويقسم عدد النسخ تبعاً لعدد الطلبة، مما يسمح بمعرفة الرقم الذي يمثل عدد النسخ تبعاً لكل طالب/ عام.
- ويضرب عدد النسخ تبعاً لكل طالب بسعر كل صفحة (تعرفه كل صفحة).
- والنتيجة هي مبلغ الرسوم الواجب دفعها عن كل طالب.

يكون سعر النسخ الرقمية أعلى عادةً من سعر النسخة التماثلية.

أجريت القياسات في مختلف البلدان ودلت على متوسط عدد النسخ التي تنسخ في الجامعات على سبيل المثال. وبما أن الأعداد تتباين من بلد إلى آخر، فإن تراوح العدد ما بين 300 إلى 400 صفحة سنوياً وتبعاً لكل طالب هو خير مثال يوضح ذلك. ويعادل حجم النسخ المذكور كتابين لكل طالب سنوياً.

توزيع مبلغ المكافأة

الهدف النهائي المتوخى من إدارة الحقوق هو توزيع المبالغ على أصحاب الحقوق. حيث يجري توزيع رسوم الترخيص المحصلة على الأشخاص الذين استنسخت مصنفاتهم. وقد تختلف الطريقة ولكن يظل الهدف المتوخى نفسه.

تحتاج أي منظمة معنية بحقوق النسخ إلى وضع سياسة توزيع تضمن توزيعاً منظماً وشفافاً ودقيقاً على أصحاب الحقوق، ويقر هذه السياسة أصحاب الحقوق في الجمعية العامة، باعتبارها أعلى هيئة لاتخاذ القرارات.

يقضي المبدأ الأساسي للإدارة الجماعية للحقوق الفردية بتوزيع المكافأة على أصحاب الحقوق تبعاً للاستخدام الفعلي لمصنفاتهم. ويمكن بسهولة تطبيق مبدأ الاستخدام الفعلي بالنسبة للدراسات الجامعية على سبيل المثال، في حالة التراخيص المحدودة.

ولعدم إمكانية تطبيق هذا المبدأ لأسباب عملية وإدارية، تم اللجوء إلى حلول من شأنها أن تعكس الاستخدام الفعلي قدر الإمكان. فيما يخص تراخيص مجموعة المصنفات، غالباً ما تبني المنظمات المعنية بحقوق النسخ التوزيع الخاص بها على شكل من أشكال البيانات التي تم الحصول عليها إحصائياً. وتُجمع هذه البيانات من مجموعة فرعية من المستخدمين خلال فترة محددة.

يوجد خياران رئيسيان عموماً لتوزيع المكافآت المحصلة من قبل المنظمات المعنية بحقوق النسخ:

- التوزيع الذي يستند إلى العنوان
- والتوزيع الذي لا يستند إلى العنوان.

التوزيع الذي يستند إلى العنوان

يعكس التوزيع الذي يستند إلى العنوان نظام الإبلاغ في بلد ما إلى حد كبير. تشمل الطرق الرئيسية للحصول على البيانات:

- إعداد تقارير كاملة،
- وإعداد تقارير جزئية،
- وإعداد دراسات استقصائية،
- والتوافر الموضوعي، ويسمى أيضاً إمكانية النسخ،
- والقياس.

تُستخدم تركيبة من النهج المختلفة في العديد من البلدان.

يمثل إعداد تقارير كاملة وسيلة مثالية للتوزيع. يعني هذا إبلاغ المستخدمين عن تفاصيل جميع المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف التي تم نسخها. على الرغم من وضوح مزايا هذه الطريقة إلا أن العبء الإداري على كل من المستخدمين والمنظمات المعنية بحقوق النسخ يمكن أن يكون كبيراً. إلا أنه يمكن تبسيط إعداد التقارير الكاملة بواسطة التكنولوجيا في البيئة الرقمية.

- يستخدم مركز تخليص حق المؤلف في الولايات المتحدة وسائل مختلفة لتحصيل المكافأة وتوزيعها. ويحتفظ الرُّخص له بسجل لكل حالة نسخ في ترخيص المعاملات الكامل. ومن ثم يحزر مركز تخليص حق المؤلف فواتير النسخ الفعلي، على أساس الأسعار التي يحددها أصحاب الحقوق المشاركين بشكل منفرد، وتوزع الإيرادات المحصلة على أصحاب الحقوق وفقاً لذلك، بعد خصم رسوم الخدمة.

يعني إعداد تقارير جزئية وإعداد دراسات استقصائية إعداد مجموعة من المستخدمين تقارير عن نسخهم خلال فترة زمنية محددة. وبعد ذلك تستخدم الأساليب الإحصائية للشروع في تمثيل قوي للنسخ التام. على سبيل المثال، تحظى البيانات للجمعة من مؤسسة صغيرة بأهمية أقل في تفسير النتائج مقارنة بالجامعات الكبرى. وتكون النتيجة النهائية تمثيلاً إحصائياً لجميع حالات النسخ.

- في الدانمرك، يتم اختيار عدد من المؤسسات التعليمية المشمولة بترخيص كل سنة لإعداد التقارير عن نسخها للمصنفات الأدبية المحمية بموجب حق المؤلف إلى مؤسسة Copydan Writing لفترة تتراوح بين فصل دراسي وصولاً إلى 12 شهراً، تبعاً لنوع المؤسسة التعليمية. يستند عدد المؤسسات التعليمية المختارة للإبلاغ إلى تحليل إحصائي، وهو ما يضمن

تحصيل البيانات التمثيلية. يحدد إعداد التقارير المنشور المصدر، على سبيل المثال استخدام الرقم المعياري الدولي للكتب (ISBN)/الرقم التسلسلي المعياري الدولي للكتب،³³ وعدد الصفحات وكذلك عدد الطلاب الذين تلقوا المواد.

– في أستراليا، تجري وكالة حق المؤلف دراسة استقصائية لعينة تمثيلية من الجامعات سنوياً لمدة 12 أسبوعاً بشأن استخدامها الرقمي للمصنفات. يمتد نظام الرصد الجامعي على مدار فترة 12 شهراً لتغطية جميع فترات النشاط، وتشمل الدراسة الاستقصائية أكثر من ثلاث جامعات في الوقت ذاته. وتشارك كل جامعة مرة واحدة تقريباً كل ثلاث إلى خمس سنوات.

إذا لم يكن ممكناً جمع البيانات من المستخدمين الفعليين، يمكن أن يستند التوزيع إلى مبدأ التوافر الموضوعي. والأساس المنطقي لذلك هو أن جميع المواد في السوق يمكن نسخها، وسيتم نسخها على الأرجح في مرحلة ما. ومن ثم، تخصص المكافآت لجميع المواد المتاحة في السوق في وقت معين. يعد أصحاب الحقوق تقارير عن مصنفاتهم ومنشوراتهم إلى المنظمة المعنية بحقوق النسخ. يمكن أن تكون المنشورات التي تم إعداد تقارير بها ذات قيمة/أهمية مختلفة في حساب المكافآت، إذ تظهر الدراسات الاستقصائية أن المصنفات الواقعية تُنسخ على نحو أكثر تكراراً مقارنة بالمصنفات الخيالية، لتقديم مثال عملي على النظام. وهذه طريقة لجمع المعلومات من أصحاب الحقوق مع نتائج الدراسات الاستقصائية الإحصائية التي تظهر نوع المصنفات الأكثر نسخاً.

وغالباً ما تستخدم المنظمات المعنية بحقوق النسخ التي تدير المكافآت للنسخ الخاص أسلوب التوزيع هذا. نظراً إلى استحالة اكتشاف ما ينسخه الأفراد عملياً، يعتبر أسلوب التوافر الموضوعي مناسباً لتوزيع الأموال المحصلة من الرسوم المفروضة على العادات والوسائط.

يمكن تطبيق مبدأ القياس في حالات معينة، والتي لا يمكن فيها جمع المعلومات من الاستخدام الفعلي. وفي هذا النظام، تُستخدم مجموعة تقارير من مجال ترخيص آخر لتوفير مجموعة البيانات المعدة للتوزيع. على سبيل المثال، يمكن أن يستند توزيع إيرادات المصنفات الخيالية إلى المعلومات التي حصلت عليها المنظمات المعنية بحقوق النسخ من الإقراض العام لفئة المصنفات ذاتها.

التوزيع الذي لا يستند إلى العنوان

وفي بعض البلدان، اختار أصحاب الحقوق طريقة لتوزيع المكافأة لا تستند إلى العنوان. وتصمم الدراسات الاستقصائية الإحصائية في هذه الحالات لجمع البيانات العامة المتعلقة بحجم المواد ونوعها، بدلاً من تحديد المنشور المحدد. وتُجمع البيانات من عدد محدود من المستخدمين بموجب اتفاق لفترة زمنية محددة. وتُجرى هذه الدراسات الاستقصائية عادة كل فترة تتراوح بين أربع وخمس سنوات.

وبناء على هذه الطريقة، تُدفع المكافأة للمؤلفين والناشرين بصورة غير مباشرة. وتوزع المنظمات المعنية بحقوق النسخ للكافآت على المنظمات الأعضاء فيها والتي تمثل للمؤلفين والناشرين. وتحدد منظمات أصحاب الحقوق بشكل عام معايير التوزيع، ولكنها مسؤولة أمام المنظمة المعنية بحقوق النسخ التي تحصل الأموال. وقد يمتلك المؤلفون مخططات مختلفة، مثل المنح، أو قد يقدمون معلومات حول مصنفاتهم المتاحة في السوق، والتي يمكن أن تشكل الأساس للتوزيع. ويمكن للناشرين توفير بيانات عن حصتهم السوقية المعنية، ويمكن دفع الكافآت للحسوبة على ذلك الأساس للناشرين الفرديين. ويتشابه هذا مع مبدأ القياس.

وينطبق هذا الأسلوب على أصحاب الحقوق الوطنيين فقط. يجب التحقق من صحة الحصة المستحقة لأصحاب الحقوق الأجانب أو حسابها وفقاً للدراسات الاستقصائية الإحصائية على حدة، وتوزيعها من خلال المنظمة المعنية بحقوق النسخ أو منظمات الإدارة الجماعية في البلد المستلم.

- في الترويج، تعاقبت كوبينور مع³⁴ شركات الأبحاث المستقلة لإجراء دراسات استقصائية سنوية لقطاعات الترخيص الرئيسية بها. وعادة ما تستخدم استبيانات الويب التي تقيس عدة متغيرات أساسية. ويطلب الاستبيان من المستخدمين التمييز بين النسخ المأخوذة من مصادر قياسية، مثل النسخ الضوئية؛ ومصادر رقمية كالإنترنت. وعلاوة على ذلك، تُدرج معلومات عن أنواع المحتوى مثل الكتب المدرسية، والصحف الخيالية والصحف على الإنترنت، وأنواع المواد مثل النص الواقعي، والنص الخيالي، والصور، والرسومات التوضيحية. وكذلك يحدد بلد المنشأ. وتجمع نتائج من السنوات الخمس الأخيرة لتشكيل التوزيع السنوي، وهو ما يضمن أساساً موثوقاً ويمكن التنبؤ به لنظام التوزيع الذي لا يستند إلى العنوان.

حصة المؤلفين والناشرين

يمكن تحديد حصة كل من المؤلفين والناشرين على الوجه التالي:

- يمكن أن يعتمد التقسيم على أحكام القانون الوطني أو لوائحه.
- يمكن أن يعتمد التقسيم على اتفاق بين الأطراف ويمكن أن يختلف بمختلف أنواع المواد، مثل الخيالية والواقعية.
- يمكن أن يُحدد التقسيم أيضاً من خلال منظمة معنية بحقوق النسخ، مع مراعاة تصديق الاجتماع العام السنوي.
- يمكن أن يعتمد التقسيم على عقود فردية بين المؤلفين والناشرين.

بغض النظر عن جميع الأساليب والمتغيرات، يجب أن تكون طريقة توزيع المنظمة المعنية بحقوق النسخ للخصص واضحة وشفافة ويمكن أن يفهمها بسهولة كل من المستخدمين وأصحاب الحقوق. ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بأساليب التوزيع متاحة في شكل يكون فيه الأساس المنطقي واضحاً حتى للأشخاص غير المتخصصين. ويسهم ذلك في ترسيخ سمعة المنظمة المعنية بحقوق النسخ وتعزيز مصداقيتها في السوق.

الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ (IFRRO) باعتباره المنظمة الدولية التي توحد المنظمات المعنية بحقوق النسخ

الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ (IFRRO) هو جمعية عضوية مستقلة وغير هادفة للربح. وهو ييسر الإدارة الجماعية لحقوق الاستنساخ وغير ذلك من حقوق اللصنفات المكونة من نصوص وصور دولياً من خلال التعاون مع المنظمات المعنية بحقوق النسخ الأعضاء به.

اعتباراً من يناير 2022، كان الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ يضم أكثر من 150 عضواً من أكثر من 85 بلداً حول العالم. يمثل الأعضاء عدة ملايين من المؤلفين ومبدعي الفن البصري وناشري الكتب والصحف، والجرائد، والمجلات والموسيقى المطبوعة.

يقع مقر أمانة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في بروكسل بلجيكا، ويمثل جهة اتصال أولى هامة للأشخاص الذين يبحثون الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من النصوص والصور.

مهمة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

تتمثل مهمة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في تطوير الإدارة الجماعية الفعّالة وتعزيزها لضمان تقدير حقوق مؤلف المؤلفين والناشرين من خلال الاستخدام المشروع والمدفوع الأجر للمصنفات المكونة من نصوص وصور.

وفقاً لمهمة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ³⁵:

- يسهل الاتحاد التعاون فيما بين المنظمات المعنية بحقوق النسخ وكذلك فيما بين المبدعين والناشرين واتحاداتهم. يحفز الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ، من خلال هذه الشبكة، الإبداع والتنوع والاستثمار في المنتجات الثقافية بصفتها أداة مفيدة لأصحاب الحقوق والمستهلكين والاقتصاد والمجتمع ككل.
- يعمل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ على تطوير وزيادة الوعي العام بالحاجة إلى المنظمات المعنية بحقوق النسخ الفعّالة ودعم الجهود المشتركة للناشرين والمؤلفين وغيرهم من أصحاب الحقوق لتطوير نظم إدارة الحقوق في جميع أنحاء العالم.
- ولتطوير مهمته، يطور الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ دراسات ويشارك في تبادل المعلومات، ويعزز العلاقات بين أعضائه. يطور الاتحاد أدوات لتشجيع نقل الحقوق والرسوم بكفاءة وفعالية بين أصحاب الحقوق والمستخدمين، بما يتفق مع مبدأ المعاملة الوطنية.

يوفر الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ منتدى في كل أنحاء العالم لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من النصوص والصور سريع التطور. وينظم الاتحاد الدولي ندوات إقليمية ووطنية وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى رفع الوعي، سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع منظمات أخرى.

يرد وصف لبعض أنشطة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ على مستوى عام في الأقسام التالية.

أعضاء الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

يضم الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ فئتين من الأعضاء: منظمات الإدارة الجماعية، والجمعيات الوطنية والدولية للمؤلفين والناشرين. ويمكن الاطلاع على قائمة بالأعضاء على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ، كما نشر الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ دليلاً للأعضاء متاحاً على الإنترنت.

ولدعم أعضائه ووضع حلول للتحديات الجديدة في الإدارة الجماعية للمصنفات المكونة من النصوص والصور، أنشأ الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ عدداً من أفرقة العمل التقنية واللجان. ويمكنها التركيز على مادة معينة لحق المؤلف، مثل المصنفات الفنية أو الصحف، أو مجال معين من الإدارة الجماعية، مثل نظام الضرائب أو حقوق الإعارة للجمهور. ومن خلال المشاركة في هذه اللجان، يمكن لأعضاء الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ أن يطوروا من معارفهم ومهاراتهم في المجال المعني.

تشجيع إنشاء منظمات جديدة معنية بإدارة حقوق النسخ

تتمثل إحدى المهام الرئيسية للاتحاد الدولي في تشجيع إنشاء منظمات جديدة معنية بإدارة حقوق النسخ في البلدان التي لا تتواجد فيها بعد. ولذلك الغرض، أنشأ الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ لجاناً إقليمية. وتشمل المناطق الجغرافية على النحو التالي:

- أفريقيا والشرق الأوسط
- آسيا والمحيط الهادئ
- أوروبا
- أمريكا اللاتينية والكاريبي.

تشكل اللجان الإقليمية جهة التنسيق لعمل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في كل منطقة. وتجتمع هذه اللجان بانتظام، وتعمل كل لجنة على نحو وثيق مع الأمانة في وضع الأولويات والمشاريع الإنمائية.

وضع الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ أيضاً صندوقاً للتنمية لدعم هذا العمل. والغرض منه هو تقديم المساعدة المالية لإنشاء منظمات جديدة معنية بإدارة حقوق النسخ وتطويرها، ودعم مشاريع أخرى. وفي هذه المشاريع، يعمل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ عن كثب مع المنظمات الشريكة مثل الويبو.

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعين للويبو والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في عدد من بلدان شمال وغرب أفريقيا مثلاً على علاقة الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ بالهيئات الإقليمية والدولية. وقد أدى المشروع إلى نتائج ناجحة مثل تنفيذ التشريع واللوائح المتعلقة بالنسخ، فضلاً عن تعزيز القدرة في قطاع المنظمات الإدارية الجماعية، وهو ما أدى إلى سداد المدفوعات الأولى للمؤلفين والناشرين في قطاع النصوص والصور في هذه البلدان.

دراسات ومنشورات الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ

نشر الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ على مر السنين مجموعة من التقارير والمنشورات، بصورة مستقلة وبالتعاون مع شركاء آخرين. وتتضمن هذه المنشورات معلومات متعمقة عن مواضيع عديدة يرد وصفها في هذا المنشور على مستوى عام.

وفيما يلي قائمة ببعض هذه المنشورات³⁶:

- دليل سريع لحقوق الإدارة الجماعية والاستنساخ في الصنفات المكونة من نصوص وصور
- دليل سريع لتوزيع عائدات حق المؤلف في القطاع المستند على النص والصورة
- نماذج الأعمال الرقمية
- الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن رسوم حق المؤلف للنصوص والصور (الويبو والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ)
- ترخيص الصنفات غير التجارية
- تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقات إلى الصنفات
- معايير وسائل التعريف والبيانات الوصفية في صناعة النشر (الاتحاد الدولي للناشرين³⁷ والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ).

7 مسائل تشريعية منفصلة تتعلق بالمصنفات المكونة من نصوص وصور

يرد في هذا الفصل وصف عام لأربع مسائل مختلفة بالمصنفات المكونة من نصوص وصور. والهدف من ذلك هو تسليط الضوء على الحالات التي يمكن فيها النظر في أحكام تشريعية خاصة لتعزيز أداء السوق في قطاع النشر.

حقوق الإعارة للجمهور

إن حق الإعارة للجمهور (PLR) هو الحق القانوني الذي يسمح للمؤلفين وأصحاب الحقوق الآخرين بتلقي مدفوعات من الحكومات للتعويض عن الإعارة المجانية لكتبهم من قبل المكتبات العامة والمكتبات الأخرى.

هذا الحق غير مدرج كحق استثنائي في اتفاقية برن. غير أنه في الاتحاد الأوروبي، يقر التوجيه 115/2006/EC بشأن حق التأجير وحق الإعارة وحقوق معينة مرتبطة بحق المؤلف في مجال الملكية الفكرية (التوجيه المتعلق بالتأجير والإعارة) بأن الإعارة كحق استثنائي يمكن أصحاب الحقوق من الإذن بإعارة مصنفاتهم أو منع ذلك. ويوجد عدد من التشريعات الوطنية الأخرى التي تتضمن أيضاً أحكاماً بشأن حق الإعارة للجمهور.

وفقاً للمنظمة الدولية لحق الإعارة للجمهور³⁸، كان هناك 35 دولة تطبق نظام حق الإعارة للجمهور في سبتمبر 2021. وتشير التقديرات كذلك إلى أن هناك 25 بلداً إضافياً لديها تشريعات خاصة بحق الإعارة للجمهور ولكن ليس لديها حالياً أي نظام نافذ.

لدى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقريباً نظام فعال. تعد أستراليا وكندا وإسرائيل ونيوزيلندا أيضاً من بين البلدان التي لديها نظام حق الإعارة للجمهور. وفي أفريقيا، تشمل بوركينافاسو وإثيوبيا وموزامبيق الحق في السماح بالإعارة، وتنفذ ملاوي وزنجبار هذا الحق بصياغة لوائح لهذا الغرض.

يختلف شكل حق الإعارة للجمهور ويندرج تحت الفئات الرئيسية الثلاث التالية:

- نظام قائم على حق المؤلف: الإعارة كحق استثنائي
- حق الإعارة للجمهور كحق في الحصول على مكافأة
- حق الإعارة للجمهور كجزء من دعم الدولة للثقافة.

تُدار الأنظمة القائمة على حق المؤلف من قبل منظمات الإدارة الجماعية، جنباً إلى جنب مع الحقوق المجاورة الأخرى. وعادةً ما يتم إدارة الأنظمة القائمة على حق الحصول على مكافأة من قبل هيئة تعينها الحكومة.

تعمل المكتبات بموجب تراخيص الناشرين أو للمجمعين في حالة الإعارة الإلكترونية والمكتب الإلكترونية.

نماذج تشغيلية مختلفة لحقوق الإعارة للجمهور

وفيما يلي النموذجان التشغيليان الرئيسيان:

- ترتبط المدفوعات للمؤلفين في الأنظمة القائمة على الإعارة بعدد المرات التي تعبر فيها المكتبات كتبها. يستند المبلغ المدفوع إلى نظام السعر لكل إعارة، ومن ثم فإنه يعكس الاستخدام الفعلي للمصنفات.
- ترتبط المدفوعات في الأنظمة القائمة على المخزون بعدد نسخ عنوان معين تحتفظ به المكتبات. يتم إجراء تعداد سنوي أو دوري لمخزون الكتب لأغراض حق الإعارة للجمهور.

توجد أيضاً نماذج أخرى للحساب والدفع، مثل:

- السداد على أساس المشتريات من الكتب
- السداد لكل مستخدم للمكتبة مسجل

- يتم السداد كمنح سفر أو دراسة
- يذهب جزء من أموال حق الإعارة للجمهور إلى معاشات المؤلفين.

تغطي أنظمة حق الإعارة للجمهور على الأقل كلاً من الإنقاص بالحق الاستثنائي وأجور المؤلفين مثل الكتاب، ومُبدعي الفن البصري والمترجمين. يتلقى الناشر أيضاً أجور حق الإعارة للجمهور في تسعة بلدان على الأقل.

وفي بعض البلدان، لا يشمل النظام سوى المكتبات العامة. وفي حالات أخرى، تغطي الأنظمة المكتبات التعليمية والمدرسية والعلمية أيضاً. تغطي جميع أنظمة حق الإعارة للجمهور المنشورات المطبوعة.

منشورات للمكفوفين ومعاقبي البصر

أُبرمت معاهدة مراكش في عام 2013 بغية إنشاء إطار تشريعي سليم لاستخدام المواد المحمية بحق المؤلف للمكفوفين ومعاقبي البصر. ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 2016.

تُعد معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، أحدث المعاهدات الدولية المعنية بحق المؤلف التي تُديرها الويبو. ولها بعد إنمائي إنساني واجتماعي واضح، ويتمثل هدفها في وضع مجموعة إلزامية من الاستثناءات والتقييدات لصالح المكفوفين ومعاقبي البصر وذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

تتطلب المعاهدة من الأطراف المتعاقدة إدراج مجموعة موحدة من الاستثناءات والتقييدات لقواعد حقوق المؤلف للسماح باستنساخ وتوزيع نسخ من الأنساق الميسرة للمصنفات المنشورة. وتنطبق الاستثناءات على تمكين الإنتاج في أنساق مصممة لتكون ميسرة لذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات إليها، وللسماح للمنظمات التي تخدم هؤلاء المستفيدين، المعترف بهم كهيئات معتمدة، بتبادل هذه النسخ ذات الأنساق الميسرة عبر الحدود.

وتوضح العاهدة أن الأشخاص المستفيدين هم المصابون بمجموعة من الإعاقات التي تعيق القراءة الفعالة للمواد المطبوعة. ويشمل التعريف العام الأشخاص المكفوفين أو المعاقين بصرياً أو الأشخاص ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات، أو الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية التي تمنعهم من حمل الكتاب واستخدامه.

تقع المصنفات "بشكل نص و/أو رمز و/أو رسوم توضيحية معنية، سواء نُشرت أو أُتحت بطريقة أخرى في أي من وسائط الإعلام"، بما في ذلك الكتب الصوتية، في نطاق العاهدة.

الهيئات المعتمدة

ثمة عنصر هام يتمثل في الدور الذي تضطلع به الهيئات المعتمدة، وهي المنظمات المسؤولة عن تبادل المعلومات عبر الحدود. ويشمل التعريف الواسع إلى حد ما للمصطلح العديد من الهيئات الحكومية التي لا تستهدف الربح. وهي إما معتمدة أو "معترف بها" من الحكومة بوصفها هيئات تؤدي العديد من الوظائف للأشخاص المستفيدين، بما في ذلك التعليم والنفاد إلى المعلومات.

ويقع على عاتق الهيئات المعتمدة واجب تحديد واتباع ممارساتها الخاصة في عدة مجالات، بما في ذلك إثبات أن الأشخاص الذين تخدمهم هم أشخاص مستفيدون، وعدم تشجيع الاستخدامات غير المعتمدة للنسخ، وممارسة "العناية الواجبة" في التعامل مع نسخ المصنفات.

اتحاد الكتب المبصرة

اتحاد الكتب المبصرة³⁹ هو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص تقودها الويبو. يتمثل الهدف منه في زيادة عدد الكتب في جميع أنحاء العالم بأنساق ميسرة، مثل نسق برايل والنسق الصوتي والنص الإلكتروني والطباعة الكبيرة، وإتاحتها للأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو الذين يعانون من إعاقة في قراءة المطبوعات.

يشمل الشركاء في الاتحاد ما يلي:

- المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في قراءة المطبوعات، مثل الاتحاد العالمي للمكفوفين

- مكاتب للمكفوفين
- هيئات المعايير
- المنظمات التي تمثل المؤلفين والناشرين ومنظمات الإدارة الجماعية.

يمثل المنتدى الدولي للمؤلفين والمؤلفين، وتمثل كل من رابطة الناشرين الدولية ومنظمات إدارة الحقوق الجماعية الناشرين من خلال الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ. وبمساعدة عدد من المنظمات المعنية بحقوق النسخ أصحاب الحقوق في بلدانهم في تخليص حقوق النشورات بنسق ميسرة.

المصنفات اليتيمة والمصنفات غير التجارية

قد يتطلب استخدام المصنفات اليتيمة وغير التجارية الالتزام بشروط محددة في تشريعات حق المؤلف بغية تسهيل النفاذ إلى المصنفات المصنفة كيتيمة وغير تجارية.

المصنفات اليتيمة

سيكون المصنف مؤهلاً كمصنف يتيم بعد تنفيذ الشكل المناسب من "البحث الدؤوب"، وثبتت أنه لا يُمكن تحديد هوية مالك حق المؤلف، أو، في حال تحديد هويته، فلا يُمكن تحديد موقعه.

وقد لجأت مختلف البلدان إلى حلول تهدف إلى تسهيل النفاذ إلى المصنفات التي من الممكن أن تظل غير مستخدمة بخلاف ذلك.

وفي الاتحاد الأوروبي، ينص التوجيه رقم 2012/28/EU العني باستخدامات معينة مسموح بها للمصنفات اليتيمة (توجيه المصنفات اليتيمة) على قواعد موحدة في أرجاء الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باستخدام المصنفات اليتيمة. فالمصنف الذي يُعد مصنفاً يتيماً في إحدى الدول الأعضاء، يُعد مصنفاً يتيماً في جميع الدول الأعضاء. ومن المنظمات المستفيدة، من بين أخرى، المكتبات المتاحة للجمهور والمؤسسات التعليمية والمتاحف فضلاً عن دور المحفوظات ومؤسسات الأفلام أو الوسائط السمعية التراثية وهيئات البث التابعة للخدمة العامة.

يتطلب توجيه المصنفات اليتيمة أن تُقدّم السلطات الوطنية المختصة المعينة معلومات عن المصنفات اليتيمة إلى قاعدة بيانات المصنفات اليتيمة التي يديرها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO).

المصنفات غير التجارية

المصنفات غير التجارية هي المصنفات التي لا تزال محمية بموجب حق المؤلف ولكنها لم تعد متاحة تجارياً أو لم تكن متاحة تجارياً على الإطلاق. عادةً ما تمتلك مؤسسات التراث الثقافي كميات هائلة من المصنفات غير التجارية في مجموعاتها. يمكن أن تكون هذه المصنفات ذات قيمة لأغراض البحث والتعليم من بين أمور أخرى.

عجّلت الرقمنة الجماعية للمصنفات غير التجارية بالحاجة إلى النظر في حلول تشريعية للتغلب على صعوبات الحصول على جميع التراخيص اللازمة من فرادى أصحاب الحقوق.

استحدث حق المؤلف في توجيه السوق الرقمية الموحدة (2019/790) آلية ترخيص جديدة للمصنفات غير التجارية من أجل مساعدة مؤسسات التراث الثقافي في أداء مهمتها في الاتحاد الأوروبي. يتمثل الهدف من ذلك في تسهيل حصول مؤسسات التراث الثقافي على تراخيص من منظمات الإدارة الجماعية التي تمثل أصحاب الحقوق المعنيين.

ويُستكمل هذا الحل القائم على الترخيص باستثناء إلزامي جديد لحق المؤلف يُطبق فقط في الحالات التي لا توجد فيها منظمة إدارة جماعية تقوم بدور الممثل للتفاوض مع المؤسسة، ما يحول دون تطبيق الحل القائم على الترخيص. يشتمل هذا النهج على ضمانات لحماية مصالح أصحاب الحقوق. ويمكنهم بسهولة وفاعلية استبعاد مصنفاتهم من آلية ترخيص المصنفات غير التجارية أو من تطبيق الاستثناء في أي وقت (آلية الانسحاب).

بوابة المصنفات غير التجارية

أنشأ مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية بوابة موحدة يمكن النفاذ إليها للحصول على معلومات عن المصنفات غير التجارية استناداً إلى توجيه السوق الرقمية الموحدة. يتمثل الهدف من ذلك في تسهيل التعرف على المصنفات

الأدبية، والمصنفات السمعية البصرية، والصور الفوتوغرافية، والتسجيلات الصوتية، والمصنفات الفنية من بين أمور أخرى. يلزم نشر المعلومات في البوابة قبل ستة أشهر من استخدام المصنفات عن طريق توزيعها أو إتاحتها عبر الإنترنت على سبيل المثال. توفر البوابة أيضاً معلومات عن آلية الانسحاب التي من شأنها أن تجعل من السهل على أصحاب الحقوق سحب مصنفاتهم من النظام.

يجري تحديد حالة المصنف غير التجارية خارج البوابة، وفقاً لمتطلبات القانون الوطني. يلزم أن يكون هناك متطلب بذل "جهد معقول" لتحديد التوافر التجاري.

حقوق الناشرين الصحفيين

في الاتحاد الأوروبي، يستحدث توجيه السوق الرقمية الموحدة، من بين أمور أخرى، حقاً جديداً للناشرين الصحفيين للسماح باستخدامات منشوراتهم الصحفية عبر الإنترنت من جانب مُقَدِّمي خدمات مجتمع المعلومات.

استُحدث الحكم الجديد على خلفية المشكلة التي واجهها ناشرو المنشورات الصحفية في ترخيص استخدام منشوراتهم عبر الإنترنت في الخدمات الجديدة المتوفرة عبر الإنترنت، مثل مجمّعو الأخبار ومراقبة وسائل الإعلام، ما يجعل من الصعب عليهم استعادة استثماراتهم. وقرّر ضرورة الاعتراف بالمساهمة التنظيمية والمالية للناشرين في إصدار المنشورات الصحفية وتشجيعها بشكل أكبر لضمان استدامة صناعة النشر وبالتالي تعزيز توافر المعلومات الموثوق بها.

سيكون الحق الجديد، الذي يستمر لمدة عامين من تاريخ نشر المنشور الصحفي ذي الصلة، متاحاً للناشرين الصحفيين في الاتحاد الأوروبي. ولن يكون له أي أثر رجعي ولن يؤثّر على حماية حق المؤلف في المنشورات الصحفية ذات الصلة. يشمل مفهوم النشر الصحفي المصنفات الأدبية، ومقاطع الفيديو والصور كذلك. ولا يشمل المجلات والواقع الإلكتروني العلمية، مثل الدونات التي تقدم معلومات كجزء من نشاط لا يجري تنفيذه في إطار المبادرة والمسؤولية التحريرية والرقابة على مُقَدِّم الخدمة، مثل ناشر الأخبار.

سيتمكن المستفيدون من ترخيص استخدام منشوراتهم الصحفية فيما يتعلق بمُقَدِّمي خدمات مجتمع المعلومات. ومن هذا المنطلق، فإن حق الناشرين الصحفيين هو حق مشترك بين المؤسسات التجارية، وغير قابل للإنفاذ ضد فرادى المستخدمين فيما يتعلق بالاستخدامات غير التجارية للمنشورات الصحفية. ولا يشمل الحق الربط، ولا يمتد إلى كلمات فردية أو مستخرجات "موجزة جداً".

يحق لمؤلفي المنشورات الصحفية الحصول على حصة مناسبة من الإيرادات المُحققة من خلال ترخيص استخدامات المنشورات الصحفية عبر الإنترنت.

تُعد مسألة حقوق الناشرين الصحفيين قيد النظر في العديد من البلدان، إلا في الاتحاد الأوروبي.

8 منظورات وجهات نظر متطورة

يُقَدِّم هذا الفصل بعض الاعتبارات لكل من واضعي السياسات وأصحاب الحقوق ومنظمتهم، ويركز على الحاجة إلى فهم السوق بغرض تنفيذ حق المؤلف على صعيد الممارسة العملية. كما يركز على الحاجة إلى أطر تشريعية مرنة وقابلة للتكيف.

يعتبر رفع مستوى الوعي بالمنظورات المستقبلية أمراً مهماً من أجل إبقاء جميع أصحاب المصلحة على بينة من التطورات المستجدة. وهذا أمر من الممكن أن يحدث من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال. يُمثل اتحاد الويبو للمبدعين⁴⁰ شراكة من هذا القبيل مع العديد من المنظمات بوصفها شريكة.

فهم احتياجات السوق

يعد فهم احتياجات المستخدمين شرطاً أساسياً في أي نوع من الأعمال، وينطبق هذا أيضاً على إدارة منظمات الإدارة الجماعية للحقوق. يلزم أن يكون كلٌّ من المُشْرَعين والمنظمات التي تمثل أصحاب الحقوق على بينة من تطورات السوق واحتياجات المستخدمين المتغيرة.

يعد الإطار القانوني القابل للتنفيذ شرطاً أساسياً لعمل المنظمات المعنية بحقوق النسخ. يدعم الإطار القانوني الأمثل حلول منح الترخيص المبتكرة ولا يقيدتها، مع مراعاة حدوث تغييرات في التكنولوجيا وسلوك المستخدم باستمرار. تعود القواعد المرنة والقابلة للتكيف بالنفع على المجتمع بأكمله.

سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التفكير في أن التغييرات التشريعية ستكون دائماً في طليعة التطورات. على النقيض من ذلك، قد تكون التشريعات متأخرة إلى حدٍ كبير. بما أن هذا هو الحال في معظم الأحيان، فمن المستحسن أن يتمكن الشركاء المفاوضون - أصحاب الحقوق والهيئات المعنية بحقوق النسخ والمستخدمون أو ممثلوهم - من التفاوض والاتفاق على حلول عملية.

تختلف احتياجات المستخدمين من بلد إلى آخر، وكذلك ضمن فئات المستخدمين المختلفة. يرد فيما يلي بعض الأمثلة لتوضيح بعض سيناريوهات الاستخدام المتطورة داخل القطاع التعليمي وفي الشركات.

القطاع التعليمي

جرى وضع موارد مختلفة على الإنترنت للأغراض التعليمية، بالإضافة إلى منصات مُنسقة بشكلٍ احترافي يقدمها ناشرو المواد التعليمية. هذه الموارد متوفرة على الإنترنت للطلاب الذين التحقوا بالدورات. في بعض الحالات، قد تقدم المؤسسات التعليمية خدمات للطلاب من مختلف البلدان. تعطي الحلول المبتينة أدناه لمحة عن هذا السوق المتنوع.

بيئة التعلم الافتراضية (VLE) في التكنولوجيا التعليمية هي عبارة عن نظام أساسي على الويب للموارد الرقمية الخاصة بالدورات الدراسية داخل المؤسسات التعليمية في الغالب. وتساهم في تقديم موارد وأنشطة وتفاعلات داخل هيكل الدورة وتغطي مراحل مختلفة من التقييم. عادةً ما تشير بيئات التعلم الافتراضية أيضاً إلى المشاركة وتتمتع بمستوى معين من التكامل مع الأنظمة المؤسسية الأخرى.

يمكن تعريف الموارد التعليمية المفتوحة (OER) على أنها موارد تعليمية وتعليمية وبحثية موضوعة في المجال العام أو تحتوي على ترخيص مفتوح يسمح للآخرين بمشاركتها وإعادة استخدامها وتعديلها. يلزم أن تعالج الموارد التعليمية المفتوحة الامتثال لحق المؤلف في اختيار المواد المتاحة للحماية بموجب حق المؤلف.

الدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت (MOOC) عبارة عن فصول افتراضية كبيرة يمكن للطلاب في جميع أنحاء العالم النفاذ إليها. غالباً ما تحظى الدورات بدعم من المؤسسات الأكاديمية الرائدة في التعليم العالي. يمكن أن يتضمن عرض الدورة الخاصة بالدورات الضخمة المفتوحة على الإنترنت محتوى منشوراً، مثل مقتطفات من كتب، ومحتويات مجلات، ومقالات علمية، بالإضافة إلى مواد يصدرها من يتولى قيادة الدورة. عملاً بالولايات الموكلة إليها، يمكن أن تساعد المنظمات المعنية بحقوق النسخ أصحاب الحقوق في تخليص الحقوق للشبكات المفتوحة كذلك.

الشركات

يستخدم الموظفون في الشركات، ولا سيما في الشركات المعتمدة على البحث والتطوير، المواد الحمية بحق المؤلف بعدة طرق، على سبيل المثال: للمشاركة والتخزين والاسترجاع داخل الشركة التي يمكن أن يكون لها كيانات في جميع أنحاء العالم.

نظراً لتوفر كميات كبيرة من البيانات في كثير من الحالات، يصبح من المهم أتمتة وظائف البحث بمساعدة الذكاء الاصطناعي (AI)، بغرض جمع المعلومات الأكثر صلة بالحالة في أسرع وقت ممكن.

في هذا الصدد، عادةً ما تحصل الشركات التي تعتمد على البحث والتطوير على تراخيص لاستخدام المصنفات العلمية والتقنية من خلال منصات مُنسقة بشكل احترافي أو برامج ترخيص جماعي مصممة خصيصاً، مثل تلك التي يوفرها مركز تخليص حق المؤلف في الولايات المتحدة.

رسوم النسخ الخاص والاستنساخ التصويري

في السنوات الأخيرة، جعلت التطورات التكنولوجية النسخ أسهل بكثير من خلال مجموعة متنوعة من الوسائط والأجهزة ومنها عبر الإنترنت. ينسخ العديد من مستخدمي الإنترنت في الوقت الحالي المصنفات المكونة من نصوص وصور باستخدام الخدمات السحابية، ومنها الخزائن الشخصية وأجهزة التخزين الأخرى. وقد أكد قرار أصدرته محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (C-433/20) مؤخراً على أهمية أن تتسم الحلول الحالية الخاصة برسوم حق المؤلف بمرونة كافية لمواكبة هذه التطورات. وتشمل الطرائق التي

يمكن من خلالها إدارة ذلك ما يلي:

- توسيع نطاق نظام المكافآت ليشمل أجهزة التخزين الشامل
- ضمان تطبيق الرسوم على الأجهزة المستخدمة في النفاذ إلى السحابة
- التفاوض مع المنصات عبر الإنترنت التي تستضيف محتوى محمي بموجب حق المؤلف.

في هولندا، تمت مراجعة تعرفه النسخ الخاص إضافة إلى زيادة التعريفه للحواسيب الشخصية والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية المستخدمة للنفاذ إلى النسخ السحابي منذ عام 2018. وأظهرت الدراسات الاستقصائية للسوق أن مالكي الحواسيب الشخصية والأجهزة المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية كثيراً ما يستخدمون الخدمات السحابية، ويزامن العديد منهم المحتوى المخزن تلقائياً مع خدمة سحابية.

ثمة مجال ناشئ آخر يتمثل في الأجهزة الجديدة، حيث يجري إصلاح الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية المستعملة ثم إعادة بيعها.

متابعة التطورات في مجال التكنولوجيا

تتطور التكنولوجيا باستمرار، وتعد الحاجة إلى تتبع الخدمات وتطويرها بطريقة استباقية شرطاً أساسياً لنجاح الإدارة الجماعية. ويتعين على المنظمات المعنية بحقوق النسخ فهم ضرورة وجود بنية تحتية تقنية مناسبة، بما في ذلك وسائل التعريف والبيانات الوصفية. وبالإضافة إلى ذلك، يعد تتبع التطورات وفهمها عن كُتب فيما يتعلق بالتكنولوجيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي أمراً بالغ الأهمية لجميع الصناعات الإبداعية.

يتمثل جزء كبير من عمل منظمات الإدارة الجماعية، بما فيها المنظمات المعنية بحقوق النسخ، في إدارة البيانات المتعلقة بالمصنفات الواردة في مجموعة مصنفاتها وتلك المتعلقة بأصحاب الحقوق. ويجري حالياً تطوير WIPO Connect، وهو برنامج مخصص لمنظمات الإدارة الجماعية، ليشمل أيضاً المصنفات المكونة من نصوص وصور. وتعد مطابقة تلك البيانات مع

المعلومات المتعلقة بالمصنفات المنسوخة بموجب التراخيص التي تديرها المنظمات المعنية بحقوق النسخ أمراً بالغ الأهمية لتوزيع العمال لمبالغ الكافآت المحصلة. وتستند الحقوق والأموال التي تتدفق فيما بين المنظمات المعنية بحقوق النسخ أيضاً إلى تبادل البيانات ومطابقتها.

تكتسي تدفقات البيانات هذه بالأهمية بالنسبة لفاعلية وكفاءة المنظمات المعنية بحقوق النسخ. ولا تدعم وسائل التعريف المعيارية تدفقات البيانات فحسب، بل تتيح أيضاً أتممتها. ولهذه الأسباب، يعد التعريف الواضح للمصنفات والأطراف المعنية (مؤلفو النصوص والمواد البصرية، والناشرون، والمنظمات المعنية بحقوق النسخ، وما إلى ذلك) أمراً أساسياً في مجال المصنفات المكونة من نصوص وصور.

وسائل التعريف

تتولى المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) تنظيم الكثير من وسائل التعريف المعيارية، وهي هيئة دولية غير حكومية معنية بوضع المعايير وتتألف من ممثلين عن المنظمات الوطنية المعنية بالمعايير في الدول الأعضاء فيها، إذ تضع معايير دولية طوعية قائمة على توافق الآراء عبر مجموعة من الصناعات.

معايير المحتوى

- الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) هو وسيلة تعريف فريدة للكتب، إذ يُخصص رقم دولي معياري منفصل لكل نسخة من الكتاب. كان الرقم الدولي المعياري للكتاب هو المعيار الأساسي لتحديد الكتب في جميع أنحاء العالم منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي. وتستخدم المنظمات المعنية بحقوق النسخ الأرقام المعيارية الدولية للكتاب لتعريف العناوين التي ترخصها وتمثلها على نحو فريد.
- الرقم التسلسلي المعياري الدولي (ISSN) هو وسيلة تعريف فريدة للمصنفات التسلسلية، مثل الجرائد والمجلات والصحف. وتستخدم المنظمات المعنية بحقوق النسخ الأرقام التسلسلية المعيارية الدولية على نطاق واسع لتعريف العناوين التي ترخصها وتمثلها على نحو فريد.
- وسيلة التعريف بالوضوعات الرقمية (DOI) هي وسيلة تعريف ثابتة تُستخدم لتحديد، من بين أمور أخرى، مقالات المجلات الأكاديمية والمحتوى المهني والحكومي والاستشارات ومجموعات البيانات وتقارير

البحث. وهي بمثابة وسيلة تعريف ونظام في آنٍ واحد لتحويل وسائل التعريف إلى عناوين الموارد الموحدة (URLs). وتستخدم المنظمات المعنية بحقوق النسخ وسائل التعريف بالموضوعات الرقمية لتعريف المقالات الصحفية الفردية التي رخصتها على نحو فريد.

– الرمز المعياري الدولي للمحتوى (ISCC) هو وسيلة تعريف وسائط رقمية مفتوحة ولا مركزية لأنواع وسائط متعددة (نص، صورة، صوت، فيديو)، مصممة للتسجيل القائم على تكنولوجيا سلاسل الكتل، ولكن يمكن أيضاً استخدامها محلياً. ويعد هذا الرمز رمز محتوى يُنشئ من المحتوى ذاته، وهو موحد حالياً من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

وسائل تعريف الأطراف

وسيلة التعريف المعيارية الدولية للأسماء (ISNI) هي رقم فريد لتحديد المساهمين في المصنفات الإبداعية والناشطين في توزيعها بحيث يمكن نسب كل مصنف منشور إلى مبدعه دون أي لبس أينما ورد وصف هذا المصنف. ومن منظور الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ، يشمل ذلك المؤلفين، والفنانين، والناشرين، ومنظمات الإدارة الجماعية، والكيانات الأخرى المشاركة في سلسلة القيمة الإبداعية.

صُممت وسيلة التعريف المعيارية الدولية للأسماء في الأساس لتكون "وسيلة تعريف موصلة" إذ أنها تربط بين وسائل تعريف الأطراف/الأسماء الأخرى. وهي تنطبق في جميع أنواع الظروف، بغض النظر عن الصناعة والقطاع. وقد نشرت للمرة الأولى في عام 2012. ويعد الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ عضواً مؤسساً للوكالة الدولية المعنية بوسيلة التعريف المعيارية الدولية للأسماء (ISNI-IA)، وهي المنظمة التي تتولى إدارة المعيار والإشراف عليه نيابة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

معايير التراسل

تتيح معايير التراسل التبادلي للتلقائي للمعلومات بين مختلف الأطراف (على سبيل المثال، المنظمات المعنية بحقوق النسخ) فيما يتعلق بالطلبات المتفق عليها. وينطوي ذلك على تعريف الحقوق الإلزامية والطوعية لتضمينها في الرسالة وربطها بشكل وثيق بالممارسات التجارية وتدفعات الرسائل وهيكال البيانات للمستخدمين.

- يعد التراسل في إطار البروتوكول ONIX (تبادل المعلومات عبر الإنترنت) من أجل تبادل المعلومات بشأن التوزيع ومجموعة المصنفات بمثابة مبادرات يقدمها الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق النسخ في هذا المجال. ونظراً إلى استخدام البروتوكول ONIX على نطاق واسع في صناعة النشر، فقد عيّنه الاتحاد الدولي IFRRO للمنظمات المعنية بحقوق النسخ باعتباره نسق الرسائل المفضل لدى أعضاء الاتحاد.
- لقد استُحدثت رسالتين، هما ONIX: فيما يتعلق بمجموعة المصنفات (ONIX-RP) وONIX للتوزيع (ONIX-DS). وتساعد نُشُق الرسائل هذه المنظمات المعنية بحقوق النسخ في تيسير وتبسيط نقل البيانات الخاصة بالتوزيع ومجموعة المصنفات فيما بين تلك المنظمات وبين أصحاب الحقوق.
- يتيح ONIX فيما يتعلق بمجموعة المصنفات تبادل المعلومات بشأن "مجموعة المصنفات" بين المنظمات المعنية بحقوق النسخ، وهي مصنفات من شأنها تعريف مجموعة من الموارد تتعلق بها مجموعة محددة من الحقوق أو التصاريح. وبعبارة أخرى، يتيح ONIX فيما يتعلق بمجموعة المصنفات للمنظمات المعنية بحقوق النسخ أن تتشارك مع بعضها التفويضات التي تملكها من أصحاب الحقوق.
- يتيح ONIX للتوزيع تبادل معلومات "التوزيع" فيما بين المنظمات المعنية بحقوق النسخ. والتوزيع هو الطريقة التي تُخصص من خلالها المنظمة المعنية بحقوق النسخ الإيرادات. ولذلك، عادةً ما يصاحب الدفع رسالة توزيع من شأنها إبلاغ المستلم بالعناصر مستحقة الدفع.

الحلول التي تجمع بين التراخيص والمحتوى

يمكن أن يكون الجمع بين تراخيص حق المؤلف والمحتوى حلاً قابلاً للتطبيق، بناءً على التعاون بين المنظمات المعنية بحقوق النسخ والناشرين. وقد استُحدثت هذه الخدمات لكل من القطاع التعليمي وسوق الشركات.

يرد فيما يلي بعض الأمثلة لتوضيح الحلول.

التعليم

في المملكة المتحدة، تعاونت وكالة ترخيص حق المؤلف مع مؤسسات التعليم العالي (HEIs) والناشرين والشركاء التكنولوجيين لإنشاء منصة إلكترونية، تسمى متجر المحتوى الرقمي (DCS). وتجمع المنصة بين مستودع قابل للبحث زاخر بالكتب الرقمية ومقتطفات صحفية وبين أداة إدارة سير العمل عبر الإنترنت.

من خلال نظام متجر المحتوى الرقمي، يمكن للمستخدمين على سبيل المثال:

- التحقق من الملكية
- التحقق من التصريحات
- مشاركة المحتوى من مؤسسات التعليم العالي الأخرى واستخدامه.

وبالمثل، تعاونت وكالة ترخيص حق المؤلف مع المدارس (في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي) والناشرين والشركاء التكنولوجيين لإنشاء منصة تعليم (EP). وتعد منصة التعليم خدمة عبر الإنترنت تتيح للمدارس النفاذ إلى المصادر الرقمية لاستخدامها في التدريس وتسهل صنع النسخ ومشاركتها مع الطلاب في إطار شروط الترخيص التي تحددها وكالة ترخيص حق المؤلف.

الشركات

في قطاع الشركات، قد لا يرغب المستخدمون في الحصول على تراخيص حق المؤلف فحسب، بل أيضاً حلول سير العمل، التي تمكن المستخدمين من الحصول على المحتوى العلمي والتقني والطبي ومشاركته بسرعة لاستخدامه في شركاتهم. وتساعد مجموعة خدمات RightFind، والتي وضعتها وكالة ترخيص حق المؤلف في الولايات المتحدة، الشركات في النفاذ إلى التراخيص الابتكاري والمحتوى والبرمجيات والخدمات المهنية والتكامل والتعاون معها. فعلى سبيل المثال، تتيح خدمة تسليم المستندات لدى RightFind الآن للمستخدمين البحث عن المقالات الفردية وفصول الكتب ووقائع المؤتمرات والمستندات الأخرى وطلبها. ويجمع ذلك بين ترخيص حق المؤلف والمحتوى.

الترخيص لما يتجاوز النصوص والصور

في القطاع التعليمي، لا يستخدم المعلمون للمصنفات المكونة من نصوص وصور فحسب، بل يستخدمون أيضاً ملفات البث الصوتي ومقاطع الفيديو والألعاب. وفي الشركات، يمكن أن يشمل الترخيص لما يتجاوز النصوص والصور أنواعاً أخرى من المواد الحمية، مثل مقاطع الفيديو التعليمية وملفات البث الصوتي.

تشمل الأنماط الجديدة لإنشاء المحتوى واستخدامه وإعادة استخدامه مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية وملفات البث الصوتي. ويمكن أن تضع المنظمات المعنية بحقوق النسخ آليات ترخيص بذاتها أو أن تتشارك مع غيرها من منظمات الإدارة الجماعية وأصحاب الحقوق بهدف تقديم إجابات تلي احتياجات المستخدمين للحصول على محتوى مرخص أكثر تنوعاً.

في نيوزيلندا، فضّلت منظمة ترخيص حق المؤلف في نيوزيلندا (CLNZ)⁴¹ التعاون مع منظمات الإدارة الجماعية الأخرى في البلد بغية تسهيل النفاذ إلى نسخ المواد الموسيقية والإذاعية. ويمكن للمدارس النيوزيلندية النفاذ إلى جميع التراخيص الثلاثة (المطبوعات والموسيقى والفيديو) من خلال وكالة واحدة في هيكل مشترك يطلق عليه "الحصول على ترخيص". يُرخص قطاع التعليم العالي بشكل منفصل من خلال كل منظمة إدارة جماعية.

في الولايات المتحدة، طلبت المؤسسات المستخدمة الحصول على محتوى الصوت والفيديو. وضع مركز تخليص حق المؤلف ترخيصاً للصور المتحركة باعتباره ترخيصاً سنوياً يتيح للمؤسسات استخدام الأفلام والبرامج التلفزيونية لتعزيز تدريب الموظفين وعروض المبيعات واجتماعات الشركة.

يتمثل الهدف النهائي في الإدارة الجماعية في إيجاد حلول مستدامة لاستخدام المصنفات المكونة من نصوص وصور بطريقة تكون فيها مصالح المستخدمين وأصحاب الحقوق على حد سواء متوازنة. كما أن ضمان فاعلية حق المؤلف في السوق يفيد المجتمع ككل.

يعزز وجود نظام إدارة جماعية يعمل بشكل جيد من توافر مجموعة متنوعة وغنية من المصنفات في جميع مجالات الاستخدام. وتشهد السوق الحالية تغييراً مستمراً، ويتطلب ذلك التحلي ببعده نظر ودراسة متأنية من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

من المهم لواقعي السياسات رؤية الإطار التشريعي وخيارات الترخيص على أنهما يكملان بعضهما البعض. ومن غير المرجح أن التشريع فقط يمكن أن يقدم حلاً في ظل المشهد المتغير حالياً.

بالنسبة لأصحاب الحقوق والمنظمات المعنية بحقوق النسخ التي تمثلهم، أصبحت المتابعة المستمرة للتطورات الحاصلة في أنماط الاستخدام والتكنولوجيا أمراً أساسياً، من أجل خدمة مصالح كلا الطرفين: أصحاب الحقوق والمستخدمين.

وآمل أن تساعد المعلومات المتضمنة في هذا المنشور وواقعي السياسات في صياغة أطر تشريعية سريعة ومتوازنة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لضمان فاعلية حق المؤلف.

الحواشي النهائية

دراسات الويبو بشأن إسهام الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد، لحة عامة 2014	1
https://www.wipo.int/export/sites/www/copyright/en/performance/pdf/economic_contribution_analysis_2014.pdf	
www.vgwort.de/startseite.html	2
www.bonuscopyright.se/about-bonus	3
www.cadra.org.ar	4
www.sava.org.ar	5
www.dacs.org.uk	6
picstel.org.uk	7
www.cla.co.uk	8
www.copyright.com.au	9
www.kolaa.kr	10
www.cfcopies.com	11
kpf.or.kr	12
www.nlamediaaccess.com	13
www.literar.at	14
www.kopiesto.fi/en/frontpage	15
www.cosota.go.tz	16
www.cosbots.com	17
www.jamcopy.com/images/jamcopy/docs/CARROSA.pdf	18
www.jamcopy.com	19
www.zarrso.org	20
www.cisac.org/Newsroom/studiesguides/private-copying-global-study	21
www.copyright.com	22
www.tekstognode.dk/english/about-us	23
www.cosoma.mw	24
www.prolitteris.ch	25
www.sartras.or.jp	26
https://members.cisac.org/CisacPortal/directorySociety.do?method=detail&societyId=33	27
www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4192	28
www.ifrro.org	29
www.dalro.co.za	30
www.cdr.com.co	31
www.class-singapore.com	32
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) / الرقم التسلسلي المعياري الدولي (ISSN)	33
www.kopinor.no/en	34
www.ifrro.org/page/what-is-ifrro	35
www.ifrro.org/page/resources-public	36
الاتحاد الدولي للناشرين (IPA)	37
www.plrinternational.com	38
www.accessiblebooksconsortium.org	39
https://www.wipo.int/wipoforcreators/ar/index.html	40
www.copyright.co.nz	41

